الإعفاءات الضريبية وأثرها على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

"دراسة تحليلية على الشركات الأردنية"

The Tax Exemptions and Their Impact on Promoting Investment Decision in the Registered Companies within the Investment Agency

"Empirical Study in Jordanian companies"

اعداد

مجد ياسين الجماعين

401310101

إشراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

نيسان 2016

تفـويـض

أنـا الموقـع أدنـاه "مجد ياسين الجماعين" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي المنظمات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مجد ياسين الجماعين

التوقيع: Majd Jamani

التاريخ: ٤/٤/ ٢٠١٦م

قـــــرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **الإعفاءات الضريبية وأثرها على تشجيع قرار الإستثمار فـــي الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار.**

وأُجيزت بتاريخ ٤/٤/٢٠١٦م

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
د. حازم الخطيب	رئيساً	الشرق الأوسط	.....
د. خالد جمال الجعارات	مشرفاً	الشرق الأوسط	.....
ا.د. اسماعيل خليل اسماعيل	عضواً خارجياً	جامعة الاسراء	.....

الشكر والتقدير

الحمدلله حمد الشاكرين ، الحمدلله الذي منّ علي بأن أُنجز هذا العمل، عرفاناً منـي بالجميـل فـأنني اتقـدم بجزيـل الشـكر والعرفـان الـى اسـتاذي الفاضـل الدكتور خالد الجعارات .

و لكل من اثرى مسيرتي بعلمه من اساتذتي الأفاضل .

والشكر موصول لجامعة الشرق الأوسط ..

الإهداء

الى ابي ... اجلالاً واحتراماً

الى امي .. حباً وحناناً

الى إخواتي الأعزاء منار ومحمد ورجاء

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ي
قائمة الأشكال	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الإنجليزية	م
الفصل الأول **خلفية الدراسة وأهميتها**	1
(1-1): المقدمة	2
(1-2): مشكلة الدراسة	4
(1-3): أهداف الدراسة	5
(1-4): أهمية الدراسة	5
(1-5): أسئلة الدراسة وفرضياتها	6
(1-6): أنموذج الدراسة	8
(1-7): حدود الدراسة	9
(1-8): محددات الدراسة	9
(1-9): مصطلحات الدراسة	9

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني **الأدب النظري والدراسات السابقة**	12
(2-1): المقدمة	13
(2-2): الضريبة والإعفاءات الضريبية في الأردن	15
(2-3): الإستثمار في الأردن	27
(2-4): الإعفاءات الضريبية و أثرها على حركة الاستثمار	45
(2-5): الدراسات السابقة	46
(2-6): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	53
الفصل الثالث **الطريقة والإجراءات**	54
(3-1): المقدمة	55
(3-2): منهج الدراسة	55
(3-3): مجتمع الدراسة	56
(3-4): عينة الدراسة	56
(3-5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات	56
(3-6): متغيرات الدراسة	57
(3-7): المعالجات الإحصائية المستخدمة	57
(3-8): إختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي	58
الفصل الرابع **تحليل البيانات واختبار الفرضيات**	59
(4-1): المقدمة	60
(4-2): تحليل بيانات الدراسة	60
(4-4): تحليل مدى ملائمة البيانات لإفتراضات اختبار فرضيات الدراسة	69
(4-5): اختبار فرضيات الدراسة	70

الفصل الخامس **مناقشة النتائج والتوصيات**	79
(5-1): المقدمة	80
(5-2): مناقشة النتائج	80
(5-3): التوصيات	81
قائمة المراجع	83
أولاً: المراجع العربية	84
ثانياً: المراجع الأجنبية	87
قائمة الملاحق	90

قائمة الجداول

الفصل – الجدول	الموضوع	الصفحة
(2 - 3)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	58
(1 – 4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل	62
(2 – 4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات	64
(3 – 4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية	66
(4 – 4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للعائد على الإستثمار	68
(5 - 4)	نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	69
(6 - 4)	نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار	71
(7 - 4)	نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار	73
(4-8)	نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار	75
(9 - 4)	نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات من ضريبة المبيعات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار	77

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
(1)	الشركات الصناعية المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار والمناطق التنموية	91
(2)	أسماء الشركات عينة الدراسة	93
(3)	اختبار الفرضية الرئيسية	94
(4)	واختبار الفرضيات الفرعية	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1-1)	أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والمتمثل الإعفاءات الضريبية والآخر تابع وهو قرار الإستثمار	8

الإعفاءات الضريبية وأثرها على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

"دراسة تحليلية على الشركات الأردنية"

إعـداد

مجد ياسين الجماعين

إشــراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار ، إذ تكوّن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ، حيث بلغت ما نسبته (10%) كعينة من الشركات التي شكّلت مجتمع الدراسة والتي حققت معايير اختيار العينة وهي توفر نسب وقيم الإعفاءات بشكل كامل دون فقد أي سنة من السنوات المبحوثة ،و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان أثر كل من الإعفاءات من ضريبة الدخل والمبيعات والرسوم الجمركيه على قرار الإستثمار استناداً إلى قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لعام 2014 ، حيث توصلت الدراسة الى مدى فاعلية وقدرة الإعفاءات من ضريبة الدخل، وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لعام 2014 ، وأثر ذلك على العائد على الإستثمار ، حيث ونتيجة لمنح هذه الإعفاءات فقد أدت الى تقليل مصروف الضريبة مما ادى زيادة حجم العائد على الإستثمار والعائد بشكل عام و أدى بذلك الى زيادة الربحية أو التقليل من الخسائر ، كذلك وجود أثر للإعفاءات من ضريبة المبيعات على المواد الخام الداخلة في عملية الإنتاج وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لسنة 2014 ،الأمر الذي يؤدي الى تقليل من تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة في حجم العائد على الإستثمار ، كما توصلت الى وجود أثر للإعفاءات من

الرسوم الجمركية الوارد نصها في قانون تشجيع الإستثمار الوارد سابقاً ، على الآلات والمعدات الداخلة في عملية الإنتاج والتي تأخذ اعفاء من كامل الرسوم الأمر الذي يؤدي الى التقليل من تكاليف الإستثمار ، وبالتالي زيادة في العائد على الإستثمار و الدخل المتأتي من الإستثمار الذي يُبنى عليه قرار الإستثمار، واظهرت النتائج أن حجم الإعفاءات الممنوحة للشركات الصناعية يُظهر حجم الدعم المُقدم من قبل الدولة لهذا القطاع الحيوي المهم ، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على قرار الإستثمار في تلك الشركات .

وأوصت الدراسة بضرورة إدراك القائمين على تطوير قطاع الإستثمار و تطوير الخطط التنموية لدراسة وبحث آليات وسبل تفعيل نظام الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمريين التي يدخل فيها الإعفاءات الضريبية وتسهيل آليات منحها، كما أوصت بالقيام بتزويد هيئة تشجيع الإستثمار التي تُعنى بشكل مباشر بترويج الإستثمار والعمل على تشجيعه بالطاقات البشرية والخبرات لتقوم بعمليات التخطيط لما لها من اتصال مباشر مع هذا القطاع المهم.

الكلمات المفتاحية: الإعفاءات الضريبية، تشجيع قرار الإستثمار، هيئة تشجيع الإستثمار.

م

The Tax Exemptions and Their Impact on Promoting Investment Decision in the Registered Companies within the Investment Agency

"Empirical Study in Jordanian companies"

Prepared by

Majd Yassin Al-jamaeen

Supervised by

Dr.*Khaled Jamal Al-Jaraat*

Abstract

The study aimed to investigate the impact of Tax Exemptions (income tax، sales tax and customs duties) on the Investment decision in the Jordanian industrial public shareholders companies that registered within investment agency, the companies were chosen as a sample of the study randomly from the companies of the study population , that represent (10%) percentage as sample that represents the population and achieved selection sample criteria that is tax exemptions percentages and values provide a full years without losing any of the surveyed years , it was used the descriptive analytical , to emphasis the impact of the tax exemptions from income tax , sales tax and customs duties and their impact on investment decision , according to investment promotion Act No. 30 of 2014 ,the study found that the effectiveness and capability of income tax exemptions according to investment promotion act No.30 of 2014, and their impact on the Return on investment (ROI), where as a result of granting these exemptions that reducing the tax expenses which increasing the return on investment by maximizing the profit or minimizing the loss , There is an impact of the sales tax exemptions on buying the raw material which used in production process according to the investment promotion Act No. 30 of 2014 , thereby lowering the production costs and thus increase the size of the

return on investment (ROI) , It also reached that there is an effect of customs duties exemptions on the machinery and equipment involved in the production process which takes exemptions from the full fee which leads to reduce costs Investment, thus increasing the return on investment and the investement income as well , And the results showed that the volume of exemptions granted to industrial companies showing the size of governmental support for this important and vital sector, which have a positive reflect on the investment decision in these companies.

The study recommended the need of providing a tax exemption because of their importance on a long run, the tax exemptions considered as great attraction of the investments, and other difficulties that prevent investors to benefit from them, and providing the investment agency with qualified Human resources to be able to plan and ensure the success of the project and their sustainability.

Key words: Tax Exemptions ,Promoting Investment Decision Registered Companies , Investment Agency

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة

(1- 2): مشكلة الدراسة

(1- 3): أهداف الدراسة

(1- 4): أهمية الدراسة

(1- 5): أسئلة الدراسة وفرضياتها

(1- 6): أنموذج الدراسة

(1- 7): حدود الدراسة

(1- 8): محددات الدراسة

(1- 9): مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة

لقد تطور دور الضريبة وفقاً لتطور دور الدولة وأهدافها وواجباتها، إذ اقتصر دور الدولة سابقاً في المجتمعات القديمة على الحراسة وتحقيق الأمن ، وكان دور الضريبة في تلك المجتمعات هو توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فقط ، ومع تطور المجتمعات تطور دور الضريبة بشكل ينسجم مع تطور أهداف ونشاطات الدولة الإقتصادية والإجتماعية ، حيث أصبحت الدولة تمارس دوراً رئيسياً في تنظيم الدخل القومي وتشجيع الإنتاج وضبط الإستهلاك وإعادة توزيع الدخل ، وبالإضافه طبعاً الى سعي الدوله الى تحقيق أهداف مالية ، وأُعتبرت الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية العامة المستخدمة في حالياً .

والإستثمار يعتبر أحد أهم أدوات السياسة المالية العامة، وأكثرها فعالية لرفد الإقتصاد المحلي برؤوس الأموال الوطنية والأجنبية اللازمة، وتسريع عجلة التنمية في أغلب القطاعات الإقتصادية والتي تنعكس على كافة مرافق الدولة، عن طريق جلب الخبرات والكفاءات ذوي المهارات المتنوعة ضمن أهداف مشتركة يعمل الجميع من أجل تحقيقها، واستغلال الطاقات البشرية والمالية بالشكل الأنسب والفعال. ومن هنا فإن عملية جذب الإستثمارات لأي دولة هي من أُولى أولوياتها في ضوء خصوصية الدولة وتركيبتها السكانية والثقافية والاجتماعية إلى جانب حاجاتها الإقتصادية والتنموية، بحيث تتم دراسة كافة العوامل المؤثرة على البيئة الإستثمارية و تطورها بما يصبّ في جذب الإستثمارات المختلفة والمحافظة عليها و توطينها ، حيث يكون للقطاع الضريبي دور أساسيّ في تنمية وتوجيه الجانب الإستثماري وذلك من خلال الإعفاءات والضمانات والحوافز والتي يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل

المستثمرين، إذا ما قرروا إقامة إستثماراتهم في دولة معينة وتعزيزها والإضافة عليها. لذا كان من الضروري إيجاد ثوابت وأسس مدروسة لمعرفة آلية وسبل توجيه منح هذه الإعفاءات والضمانات للمستثمرين لضمان تحقيق المصالح الوطنية للطرفين (الدولة، والمستثمر) بدون التعدي على حقوق أيّ طرف في العملية الاستثمارية، حيث أظهرت دراسة (Edame,2014) ودراسة (Djankov&others،2009) الارتباط الوثيق بين العائد المباشر للإستثمار والسياسات الضريبية الملائمة ، وأن كثيراً من المستثمرين يتخذون قراراتهم بالإستثمار بناءً على السياسات الضريبية الموجودة في هذا البلد أو ذاك (رمضان،2005).

ومما يجدر الإشارة إلى ذكره أن الأردن قطع شوطاً كبيراً باتجاه الإصلاحات الإقتصادية وما تُمليه عليه هذه الإصلاحات، لذا يرتبط الأردن باتفاقيات وعلاقات واسعة مع كلّ من دول اوروبا وأمريكا في العديد من المجالات، ويمكن استغلال ذلك في تفعيل كلّ الأدوات التي من شأنها أن تحفّز الإستثمارات الداخلية والخارجية، وعليه كان واجباً إيجاد أرضية قانونية استثمارية ملائمة تتمثل بجملة من القوانين التي تعالج الجوانب الإستثمارية المتعددة عن طريق إيجاد الأسس القانونية المتمثلة بدءاً بقانون الإستثمار رقم 16 لعام 1995 وتعديلاته وقانون ترويج الإستثمار رقم 16 لعام 2000 ، والقانون الجديد والمعمول به حالياً وهو قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لعام 2014 .

اذ تُعدّ هذه القوانين أُطراً تشريعية ملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيزها، حيث تضمنت جملة من الحوافز والضمانات من أهمها الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والنقل البحري، وقطاعات حيوية أخرى: مثل قطاع الصناعات الإستخراجية والنقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية، وتتنوع نسب الإعفاءات الضريبية حسب القطاعات المستهدفة ، ومنها إعفاءات دائمة وكاملة من كافة الرسوم (المالكي ،2001).

اذ تُعدّ هيئة تشجيع الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية التي أُسست بموجب القانون (67) للعام 2003 والناتجة عن دمج كلٍّ من هيئة المناطق التنموية وهيئة تشجيع الإستثمار وقسم الترويج في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ذات الإستقلال المالي والإداري التي تعمل بالتكامل مع ضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي، من الوجهات الرئيسة التي يقصدها المستثمرون في الأردن(هيئة تشجيع الاستثمار،2004).

(1-2):مشكلة الدراسة

إن محدودية الموارد التي تُموّل ميزانية الدولة أوجبت تفعيل الأنظمة الضريبية لتكون قادرة على مواجهة التغيرات الإقتصادية المستمرة وخلق بيئة استثمارية نشطة في الأردن ، وذلك من خلال تشجيع قرار الإستثمار بجملة من الحوافز والضمانات والمزايا والتي من ضمنها: الإعفاءات الضريبية التي تُقدم للشركات الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار الحالي رقم 30 لسنة 2014 وتعديلاته ، وجاءت هذه الدراسة لتقف على أثر كل من الإعفاءات من ضريبة الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية على قرار الإستثمار والأثر الذي يتركه على قرار الإستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة، وتكمن مشكلة الدراسة الحالية من خلال التعرف على :

"مدى وجود أثر لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية ؛الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على قرار الإستثمار وتشجيعه في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار "

(1-3):أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار والمستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية، ووفق ذلك يكمن الأهداف أيضاً التالية:

1. التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار .
2. التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار.
3. التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار .
4. إجراء دراسة ميدانية على الشركات المستفيده من قانون تشجيع الإستثمار رقم (30) لسنة 2014.
5. التعرف على مساهمة الدولة في دعم قرار الإستثمار من خلال تحديد مقدار الإعفاءات الضريبية التي تحصل عليها الشركات الصناعية المستفيده من قانون تشجيع الإستثمار .

(1-4) : أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية ودورها في تشجيع قرار الإستثمار والوقوف على المشكلات التي تواجه تطبيق هذه الإعفاءات , وتقديم التوصيات للجهات المسوؤلة عن تقديم هذه الإعفاءات .

كذلك تبرز هذه الأهمية من الإثراء الفكري الذي قد تسهم فيه من خلال تتبع الأدب النظري والدراسات السابقة للمتغيرات الرئيسة (الإعفاءات الضريبية وقرار الإستثمار وتشجيعه) بالشكل الذي يكون إطاراً مفاهيمياً متكاملاً عن هذه المفاهيم ومنهجية دراستها. لذا ترى الباحثة أن أهمية الدراسة تنبع من التعرف على دور الإعفاءات الضريبية وأثرها على قرار الإستثمار وتشجيعه في الشركات المستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية التي تشكل حاضنة لهذه الإستثمارات.

إضافة إلى أن أهمية الدراسة تنبع من كونها محاولة جادة للوقوف على أثر الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة المستفيدة من قوانين هذه الإعفاءات، وبالتالي فإن ما ستكشف عنه هذه الدراسة توقع انها ستقدم نتائج إيجابية تسهم في ضمان تقدم نجاح تلك القوانين واستمراريتها في تشجيع ودعم قرار الإستثمار، وكذلك الأثر الذي تتركه الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار في كافة القطاعات التي تحتاج لدعم تشريعي.

(1-5): اسئلة الدراسة وفرضياتها

إستناداً إلى مشكلة الدراسة والأهداف المحددة لها، تم صياغة السؤال الرئيس التالي:

"**هل هناك أثر لتطبيق الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار وتشجيعه في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ؟**

وبناءً على السؤال الرئيس تم صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ؟
2. هل يوجد أثر لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار وتشجيعه في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار؟

3. هل يوجد أثر لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار؟

الفرضية الرئيسة

وعليه، وإعتماداً على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة Ho كما يلي:

H_o: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية ؛الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على الفرضية الرئيسة ، تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الاولى H_{01} :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثةH_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار وتشجيعه الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

(1-6):أنموذج الدراسة

يوضح الشكل (1 – 1) أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والمتمثل الإعفاءات الضريبية والآخر تابع وهو قرار الإستثمار .

شكل (1 – 1): أنموذج الدراسة

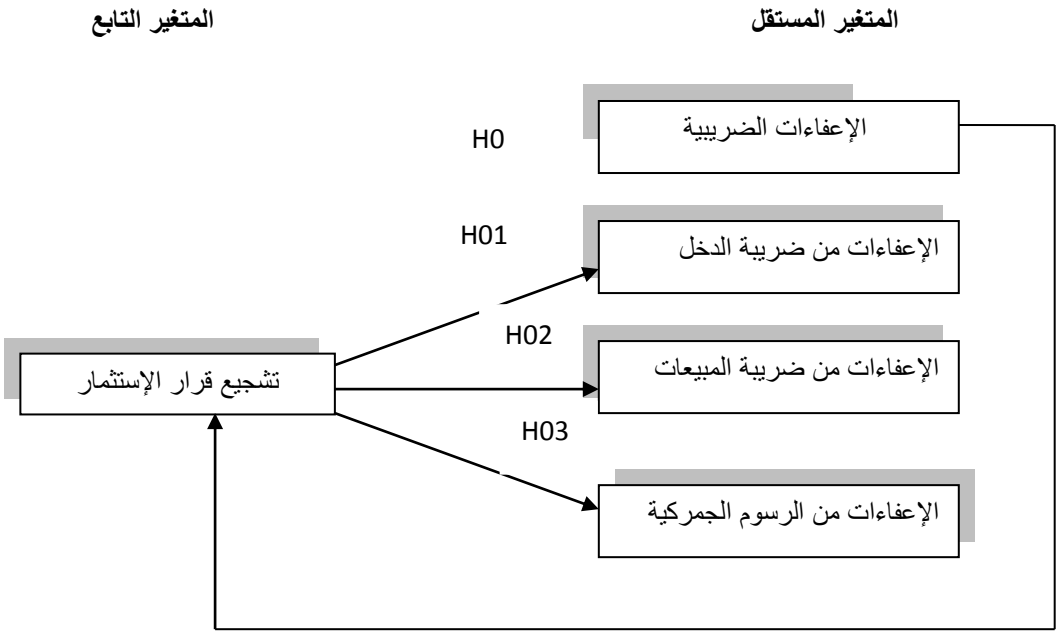

المصدر: إعداد الباحثة

(1-7) حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة المستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية .

الحدود الزمنية: المدة الزمنية لإنجاز الدراسة وتتبع أثرها على القرارات الإستثمارية خلال الفترة ما بين 2010-2014 .

(1-8): محددات الدراسة

وتمثلت محددات الدراسة في صعوبة الحصول على بيانات عن حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاع الصناعي وعدم وجود احصائيات دقيقه لذلك سواء كان ذلك في دائرة الاحصاءات العامة أو هيئة تشجيع الإستثمار أو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أو دائرة الجمارك العامة.

(1-9): مصطلحات الدراسة

الإعفاءات الضريبية tax exemptions : وهي استثناء من أداء الضريبة على السلع الخاضعة ، والإعفاء من الضريبة ليخدم غرضاً اقتصادياً او استثمارياً او اجتماعياً (قانون ضريبة الدخل رقم 28 للعام 2009) .

كذلك تعرف بأنها الإستثناء من أداء ضريبة الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية لغايات زيادة الإستثمار وتخفيف الأعباء الضريبية (أمين،2001).

قرار الإستثمار investment decision: ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأه والتضحية في الوقت الحاضر استناداً على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة، بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها علي مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً (عاطف ،2013).

أو هو القرار الذي يتعلق بالتوسيع أو الإستحداث بناءً على البيئة الحاضنة له وقيام الحكومة بتشجيعه عن طريق توجيه الحوافز باتجاه القطاعات المرغوب بالإستثمار فيها(صيام،2003).

الدخل من الإستثمار investment income: أي دخل متحقق خلاف الدخل من الوظيفة أو من نشاط الأعمال (قانون تشجيع الإستثمار 30 ،2014).

تشجيع الإستثمار investment promoting : هي الحوافز التشجيعية التي نص عليها قانون تشجيع الإستثمار (قانون تشجيع الإستثمار 30 ،2014) .

قانون تشجيع الإستثمار investment promoting law : يقصد به قانون تشجيع الإستثمار الأردني رقم 30 لعام 2014 وتعديلاته.

ضريبة الدخل income tax:هي الضريبة التي تُفرض على الدخل المتحقق من مصادر اخرى من الإستثمار أو من الوظيفة أو نشاط الأعمال (قانون ضريبة الدخل رقم28 ، 2009) .

ضريبة المبيعات sales tax: ضريبة المبيعات المفروضة بنسب خاصة ومقادير محددة على استيراد أنواع محددة من الخدمات من السلع والخدمات وبيعها (قانون ضريبة المبيعات رقم 6 وتعديلاته، 1994) .

الموجودات الثابتة fixed assets: الالآت والأجهزة والمعدات واللوازم والعُدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات والمصانع (قانون تشجيع الإستثمار رقم 30، 2014) .

الرسوم الجمركية costumes duties: رسوم التعريفة الجمركية اما نسبية (نسبة مئوية من قيمة البضاعة) او نوعية (مبلغاً مقطوعا عن كل وحدة من البضاعة) ويجوز ان تكون رسوم التعريفة نسبية ونوعية معاً للنوع الواحد من البضاعة (قانون الجمارك رقم 20 ، 1998).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1): المقدمة

(2-2): الضريبة والإعفاءات الضريبية في الأردن

(2-3): الإستثمار في الأردن

(2-4): أثر الإعفاءات على تشجيع قرار الإستثمار في الأردن

(2-5): الدراسات السابقة

(2-6) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1) : المقدمة

يُعد الإصلاح المالي نقطة الإنطلاق في عملية الإصلاح الإقتصادي، سواءً على صعيد الإنفاق العام بشقيّه الجاري والإستثماري ، أم على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية بشقيّها المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن ذلك، فإن اقتصاديات الدول في ظل العولمة ووجود التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية وضرورة التعامل مع المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أصبحت أكثر اندماجاً بين دول العالم، وبالتالي فإن أنظمتها الضريبية لا يمكن أن ينظر إليها بصورة منعزلة، إذ تتسابق معظم الدول إلى تطوير أنظمتها الضريبية بحيث تكون الضريبة أداة مشجعة للإستثمارات المحلية والأجنبية، وتنشيط الصادرات من خلال مساعدة المنتجات المحلية في الصمود أمام السلع الأجنبية عن طريق إعفاء الصادرات من الضرائب والرسوم كافة .وكذلك إعفاء مدخلات الإنتاج من الضرائب.

وقد كانت الأنظمة الضريبية في بداية الثمانينات من القرن الماضي في معظم البلدان النامية معقدة ومرهقة ومثقلة بأنواع كثيرة من الضرائب دون أن يحقق أي منها عائداً كبيراً، فضلاً عن صعوبة ادارة الضرائب المتعلقة بالانتاج والإستهلاك ، و ارتفاع ضرائب الدخل التي تعيق عملية الإستثمار، لذلك قامت معظم البلدان النامية وفي أثناء تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بأنظمتها الضريبية بهدف تبسيطها وتطويرها بما يتماشى مع الفكر الحديث في مجال الضرائب الذي يستهدف تخفيض الضرائب على مصادر توليد الدخل ، بهدف تشجيع الإنتاج والإستثمار

والتصدير والتركيز على الضرائب على أوجه استخدامات الدخل للضرائب على الإنفاق كالضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على المبيعات (عبد،2011).

وقد أثبتت الدراسات التي أُجريت الممارسات الدولية في مجال جذب الإستثمار ومن أمثلتها دراسة (stasavage, 2002) و دراسة (Busse&Carstan,2005)، أن عاملي الأمن والأمان يأتيان في مقدمة العوامل الجاذبة للإستثمار، الأمر الذي تتمتع به المملكة الأردنية الهاشمية كدولة مضيفة وجاذبة للإستثمار، كذلك الثقة لدى المستثمرين و أن استثماراتهم تتحقق أهدافها ، كما أن موضوع التشريعات الناظمة للإستثمار في المملكة يعتبر من العوامل المؤثرة في توجيه و جذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيز الإستثمارات المحلية من خلال الإعفاءات والحوافز التي توفرها ، مثل تسهيل وتبسيط الإجراءات الخاصة بتشجيع الإستثمار وغيرها ، وضمان عدم تطبيق إجراءات لاحقة تؤثر سلباً على قرار الإستثمار (الجميل،2002).

ويعد الإستثمار من أهم مرتكزات التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وإنتاجية رأس المال والأجور في الدول المضيفة لها ، والذي ساعد قي نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة الأمر الذي انعكس إيجاباً على حركة التجارة العالمية ، حيث كان الإتجاه لدى هذه الشركات متعددة الجنسيات وجود استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للإستفادة من الوفورات الناتجة عن التخصص وتوزيع الأنشطة ، لذا كان من الضروري إيجاد ثوابت وأسس مدروسة لمعرفة آلية وسبل توجيه منح هذه الإعفاءات والضمانات للمستثمرين لتحقيق وضمان المصلحة الوطنية للطرفين بدون التعدي على حقوق أي طرف في العملية الإستثمارية حيث أظهرت الدراسات السابقة الإرتباط الوثيق بين العائد المباشر للإستثمار والسياسات الضريبية الملائمة ، وأن الكثير من المستثمرين يتخذون قراراتهم الإستثمارية بناءً على السياسات الضريبية الموجودة في هذا البلد او ذاك، كما يذكر أن

الأردن قطع شوطاً كبيراً باتجاه الإصلاحات الإقتصادية وما تُمليه عليه هذه الإصلاحات ، حيث يرتبط الأردن بإتفاقيات وعلاقات واسعة مع كل من دول اوروبا وأمريكا في العديد من المجالات لذلك يجب تفعيل كل الأدوات التي من شأنها أن تحفز الإستثمارات الداخلية والخارجية" (بياضي،2014).

(2-2): الضريبة والإعفاءات الضريبية في الأردن

(2-2-1): مفهوم الضريبة وأنواعها في الأردن

تعتبر الضريبة مصدراً من المصادر التي تعتمدها الدولة في تغطية نفقاتها ، حيث أن الدولة قادرة على تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على مجمل الخدمات التي تؤديها وذلك على أساس التنبؤ بالنفقات العامة (نور وآخرون،2008).

والضريبة هي الأسلوب العلمي للحصول على الإيرادات وتمويل الإنفاق على السلع والخدمات التي يحتاجها معظمنا (Veno&Hawell,2006).

وتم تعريف الضريبة بعدة تعريفات، فقد عرفها (رمضان، 2002) بأنها تحويل إجباري وليست غرامة تفرض على الأموال وتحول من القطاع الخاص إلى القطاع العام (من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة) تفرض وتُجبى على أساس معايير مقررة مسبقاً من دون استلام منفعة محددة ومباشرة بنفس القيمة، وذلك لتحقيق بعض الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والوطنية.

كما عرفت على أنها استقطاع نقدي اجباري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من موارد الوحدات الإقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزع هذه الأعباء بين الوحدات الإقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية (الجنابي، 2001).

والضريبة فريضة مالية وتحويل قسري غير عقابي للمصادر الإقتصادية من القطاع الخاص إلى القطاع العام بناءً على أُسس محددة سلفاً بقصد تغطية النفقات العامة وتنفيذاً للسياسة العامة للدولة (عواملة،2000) .

كما تعتبر الضريبة اقتطاع جبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة (سليمان ،2001) .

وللضريبة أبعاد معروفة أسهب الباحثون في تناولها وبحثها، ألا أن هذه الأبعاد تبحث عن بُعد أشمل، كان وما يزال هو الأساس لنشوئها، وهو البعد الوطني القائم على أساس تحقيق وتجسيد متطلبات التضامن الإجتماعي بين افراد المجتمع للحفاظ على تماسكه ولتحقيق التنمية والرفاهية لأبنائه (أمين،2000).

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص المميزة للضريبة وهي:

1. أن الضريبة فريضة إجبارية وليست اختيارية.
2. أن الضريبة نقدية بحيث لا يقبل إلا النقد لتسديد الضريبة.
3. أن الضريبة تفرض من قبل السلطة العامة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة.
4. أن الضريبة تُحصّل من قبل المكلفين بدون حصولهم على مقابل مباشر.
5. أن الضريبة تُحصّل لتحقيق الأهداف العامة.
6. أن الضريبة تفرض على المكلفين حسب مقدرتهم.

(2-2-2) : أنواع الضرائب (الحجاوي،2004).

فهي بشكل عام كما يلي:

1. **الضرائب غير المباشرة:** وهي الضرائب التي يقوم دافعها بتحميل عبئها إلى شخص آخر حيث تكون العلاقة بين الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة والدوائر الحكومية التي تتولى تحصيل الضريبة غير مباشرة من خلال شخص يقوم بدفعها. ومن أمثلة الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية.

من أهم مزايا الضرائب غير المباشرة:

أ. سهولة آدائها واتساع قاعدتها الضريبة.

ب. إمكانية استخدامها في تحقيق ضبط استهلاك السلع والخدمات.

2. **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي يتحمل عبئها الضريبي المكلف الذي دفعها مباشرة ومن أمثلة الضرائب المباشرة ضريبة الدخل وضريبة الأرباح وضريبة الأبنية والأراضي.

ومن أهم مزايا الضرائب المباشرة:

أ. إمكانية تحقيق التكليف التصاعدي في فرض الضريبة بهدف تحقيق العدالة الضريبية

ب. إمكانية مراعاة أحكامها لحالات وظروف المكلفين .

(2 -2-3) : أهداف الضريبة:

1. أهداف مالية: إن الغرض الأساسي من فرض الضريبة في معظم الدول هو الحصول على موارد مالية لتمويل النفقات العامة (رمضان، 2002).

كذلك الحصول على الموارد الممكنة لتغطية النفقات العامة للدولة مقابل تقديم خدمات عامة مثل التعليم، والصحة، والأمن والدفاع إذ لا يمكن تقديمها لو تركت للقطاع الخاص (عبده،2006).

2. أهداف اقتصادية : و للضريبة أهداف اقتصادية مختلفة، فقد اتخذت الضريبة منذ زمن بعيد كأداة لدعم الصناعة الوطنية بإتباع سياسة الحماية الجمركية بفرض الضرائب العالية على السلع الأجنبية المستوردة من الخارج والتي يوجد ما يماثلها من السلع الوطنية ، أو أداة لتوجيه الإستثمار من خلال تخفيض الضريبة على نشاط معين، ومن الأهداف الاخرى (رمضان،2002)

أ. كذلك تستخدم الضرائب من ناحية اقتصادية كأداة فعالة في التدخل الاقتصادي لمعالجة بعض المشاكل الإقتصادية كوسيلة لتنظيم وتوجيه الموارد الإقتصادية المحدودة نحو أفضل استخدام ولإحداث مجموعة من الآثار الإقتصادية وذلك باستخدام عدة وسائل: (عبده،2006).

ب. وسيلة لتشجيع النشاط الإقتصادي، ففي حالة الركود الإقتصادي تلجأ الدولة إلى تخفيض عبء الضريبة على دخول المكلفين مما يؤدي إلى تحويل جزء من أموال الخزينة إلى المستهلكين وتوفير السيولة لديهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتنشيط الحركة الإقتصادية على السلع، أما في حالة التضخم فتلجا الدولة إلى سياسة مالية انكماشية عن طريق فرض ضرائب مرتفعة أو فرض ضرائب جديدة وذلك بغية امتصاص جزء من السيولة المتوفرة لدى المواطنين ومن ثم الحد من التضخم .

ج. تشجيع الإستثمارات العربية والأجنبية وذلك بإعطائها بعض الامتيازات مثل الإعفاء الضريبي لمدة معينة تتراوح مابين 3 إلى 5 سنة وذلك حسب مناطق الإستثمار المختلفة بقصد جذب رأس المال العربي والأجنبي للمساهمة في دفع الإقتصاد المحلي وإيجاد مثل هذه الإستثمارات المحلية يؤدي إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين والتخفيف من البطالة.

3. أهداف اجتماعية: تستعمل الضريبة في إعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع، وكذلك تستعمل للحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب فيها اجتماعياً كالخمور والتبغ (رمضان،2002).

(2-2-4) : ضريبة المبيعات

1. تُعرف الضريبة العامة على المبيعات : بأنها أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي تسري على جميع السلع والخدمات أو مجموعة كبيرة منها، بمناسبة التعامل في تلك السلع أو أداء هذه الخدمات ، وهي تصيب عمليات بيع تلك السلع سواء بحالتها الراهنة أم بعد ادخال بعض التعديلات عليها (الشافعي،2000).

وهي تفرض عند انفاق الأموال على السلع المصنعة أو المحلية والمستوردة و بعض الخدمات و لا تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتحصيل الضرائب بنفسها و إنما بتكليف أشخاص آخرين (المُنتج الصناعي و مؤدي الخدمة و تاجر الجُملة و تاجر التجزئة) بتحصيل الضريبة عند تأدية الخدمة و توريدها بعد ذلك إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (حماد، 2001) .

2.المبيعات الخاضعة لضريبة (الدليل العام في ضريبة المبيعات ، 2009)

إن ممارسة عملاً كالقيام ببيع سلعة أو توريدها لشخص ما أو تقديم عملاً ما مقابل مبلغ مالي فمن المرجح أن يكون العمل المتأتي خاضعاً لاحكام قانون الضريبة .

ومن الممكن أن يكون أي نشاط يتم القيام به في اطار العمل الخاضع للضريبة وليس فقط في الأشياء الإعتيادية التي تّمارس في صلب العمل اليومي ، و هذا يعني أن كل عملية بيع لأي

من السلع والخدمات غير الورادة في القانون يكون خاضعاً للضريبة إذا كان مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل .

3.أنواع الضريبة على المبيعات :

تنقسم الضريبة على المبيعات بشكل رئيسي إلى خمس أنواع:

أ. الضريبة العامة وهي النسبة العامة التي تفرض على مبيعات السلع والخدمات الخاضعة وهي 16% من اجمالي الإيرادات.

ب. النسبة المخفضة التي تفرض على مجموعة سلع محددة بقرار صادر من رئيس الوزراء.

ج . والضريبة بنسبة صفر التي تفرض على السلع المحددة بالقانون.

د. والضريبة الخاصة التي يمكن أن تكون نسبية أو نوعية أو كلتاهما معاً على بعض السلع والخدمات.

هـ . ويجوز لمجلس الوزراء مناقشة وإخضاع بعض الخدمات والسلع لنسب معينة.

4. المبيعات المعفاة

بالإضافة إلى المبيعات الخاضعة هنالك مبيعات أخرى حددها القانون قانون الضريبة العامة على المبيعات بأنها معفاة من الضريبة كون ذلك يؤثر على مقدار الضريبة التي يجوز خصمها أو استردادها على الأشياء التي يتم شراءوها او استيرادها لغايات العمل ، كما أن الإعفاء قد يكون بقرار خاص ، وبذلك تصبح السلعة معفاة بموجب قرار يصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أو عن مجلس الوزراء لهذه الغاية.

5. المبيعات الخاضعة لنسبة الصفر

تخضع السلع والخدمات المصدره خارج المملكة لنسبة الصفر ، كما وتخضع للنسبة ذاتها السلع والخدمات الخاضعة للضريبة عند البيع بموجب الأحكام والتعليمات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات ومنها الجهات الواردة بنص المادة 21 من قانون ضريبة المبيعات رقم 6 لعام 1994.

6. الفرق بين المبيعات المعفاة والمبيعات الخاضعة لنسبة الصفر :

عند القيام ببيع سلعة أو خدمات خاضعة لنسبة الصفر أو معفاة فأنة لا يتم القيام باستيفاء الضريبة على تلك المبيعات، لكن الفرق بينهما يكمن في أنة إذا تم القيام ببيع سلع وخدمات معفاة فلا يجوز خصم أو استرداد الضريبة التي سبق وتم القيام بدفعها على مدخلات السلعة أو الخدمة المعفاة، أما إذا تم القيام ببيع سلع وخدمات خاضعة لنسبة الصفر ، فيمكن خصم واسترداد ضريبة المدخلات الخاصة بها .

مع الملاحظة أن المبيعات المعفاة هي المبيعات من السلع والخدمات المعفاة بموجب أحكام القانون أو بقرار خاص او مباعة لجهة معفاة .

(2-2-5): ضريبة الدخل

هناك عدة مفاهيم لضريبة الدخل نوجز منها الآتي:

لقد عرفها الوادي (2010) بأنها الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها، أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف. وكذلك عرفها نور وآخرون (2008) بأنها ضريبة مباشرة على

الدخل الكلي الصافي الذي يحصل عليه الشخص الطبيعي من كافة المصادر و قد تكون ضريبة تكميلية، شخصية، سنوية.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم تعريف الدخل بأنة الثروة القابلة للتقويم النقدي التي يحصل عليها الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه من إشباع حاجاته باستهلاكها دون المساس بماله الأصلي (الحاج، 2009).

2. أنواع ضريبة الدخل (الحاج، 2009):

أ. **الضريبة على مجموع الدخول:** إن هذا النوع من الضريبة يصيب مجموع الدخل الذي يحققه المكلف، وإن هذا النوع يطبق في معظم دول العالم ومنها العربية، إلا إن هناك استثناء في ما تصيب به الضريبة على مجموع دخول الأسرة ويسمى (سكن ضريبي) ومثال ذلك كما هو الحال في فرنسا حيث أن الضريبة تفرض على جميع ما تحققه بكل أعضائها المتواجدين في نفس السكن. ومن مزايا هذا النوع من الضريبة، الآتي:

* مقياس لقدرة الفرد على الدفع.

* يعمل على تطبيق الضرائب التصاعدية بشكل جيد وسهل، حيث أن الضريبة تصيب جميع الإيرادات في وعاء ضريبي واحد.

* وكذلك يعمل على تطبيق مبدأ الشخصية الضريبية من خلال معرفة وضع المكلف الحقيقي.

ب.الضريبة على فروع الدخول: حيث أن هذا النوع يصيب كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدره مثال ذلك الإيراد المتأتي من العمل كمصدر يخضع لضريبة الرواتب والأجور، الإيراد الزراعي كمصدر للدخل يخضع لضريبة الإيراد الزراعي وهكذا. ومن مزايا هذا النوع من الضريبة، الآتي:

* حيث يمكن لدوائر الضريبية أن تختار لكل مصدر طريقة مناسبة لفرض الضريبة وجبايتها مثال ذلك ضريبة الأجر تقتطع من صاحب العمل.

* تمكن من المساعدة على التفرقة بين مصادر التفرقة المختلفة كدخل رأس المال ودخل العمل.

(2-2-6): الرسوم الجمركية

1. تعريف الجمارك :

الجمرك (لغة) وتعني الضريبة التي تؤخذ على البضائع؛ الجمرك كلمة تركية، أصلها (كمرك) وجمعها كمارك البضائع.

وهذه الضريبة استعملها العثمانيون بلفظ كمرك، وهي مأخوذة من كلمة إيطالية هي(كومريكو) وقد دخلت اللغة التركية بعامل القرب والتجارة المتصلة بهم (دروزي،2002) .

الجمارك (اصطلاحاً) كما عرفها (بدوي،2002) هي دار المكوس، أي الجهة التي يناط بها جباية الضرائب على ما يرد للدولة أو يصدر منها من بضائع، وهي الجهاز الذي يعهد إليه جبايتها ، تبعاً لما تقضي به القوانين واللوائح، و تنظيم وإدارة البضائع وصادراتها، وكذلك مراقبة تنقلات الأفراد ، ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية من وإلى الدولة.

التعريفة الجمركية : هي الضرائب التي تُفرض على السلع التي تستوردها دولة من دولة أخرى، وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية. وتُوفّر التعريفة الحماية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة، وهكذا فإن التعريفة الجمركية تُشجع المنشآت المحلية على زيادة إنتاجها، حيث يضطر المستهلكون لدفع أسعار أعلى إذا رغبوا في

السلع المستوردة. والتعريفة الجمركية على الصادرات تُستخدم أحيانًا في بعض الدول لزيادة إيرادات الحكومة كما قد تستخدم دولة ما التعريفة الجمركية للتأثير أو للاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الأخرى (Salvatore،2004).

2.الأنواع الرئيسية للتعريفة الجمركية: (عبد المولى،2003)

أ. يمكن أن تُصنف التعرفة الجمركية وفقاً للغرض منها ، فالتعرفة التي تُفرض لتحد من الواردات (السلع المستوردة) تسمى تعرفة الحماية ، وتلك التي تفرض لزيادة ايردات الدولة تسمى تعرفة إيرادية.

ب . كما يمكن أن تُصنف التعريفة الجمركية وفقًا للطريقة التي تُفرض بها:

* التعريفة النوعية تحسب طبقًا لوزن أو حجم المنتج. فعلى سبيل المثال ربما تفرض حكومة ما تعريفة نوعية على منتج بمعدل عشرة دنانير على الكيلو غرام أو 25 ديناراً ً على اللتر الواحد. وتفرض معظم التعريفة النوعية على منتجات المواد الخام مثل خام الحديد والمطاط، أو مواد غذائية مثل السكر والقمح.

* أما التعريفة القيميّة فتفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج، ولذا سميت قيمية، كأن تنطبق بنسبة معينة مثلا، ً على المنتجات الصناعية المستوردة مثل السيارات.

3. أسباب فرض التعرفة الجمركية: (عبد المولى،2003)

أ. حماية الصناعات الناشئة التي لا تستطيع أن تنافس بنجاح في بعض الحالات صناعات راسخة في بلدان أخرى، والتعريفة الجمركية الحمائية يمكن أن تكون درعاً يحمي تلك الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية حتى تُصبح المنشآت وعمالها أكثر إنتاجية.

ب. حماية الوظائف في المنشآت التي تواجة صعوبة في منافسة الصناعات الأجنبية.

ج. التقليل من الإعتماد على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الإعتماد على المنتج المحلي، وتحفيز عمليات التطوير والتحسين على المنتج المحلي .

(2-2-7): النظام الضريبي في الأردن فيما يتعلق بالإستثمار

يختلف أثر النظم الضريبية في اقتصاديات الدول المتقدمة عن الدول النامية ، حيث تعتبر الضريبية من المرتكزات الرئيسية لإقتصاديات الدول المتقدمة كأداة هامة وفعالة في تنفيذ سياساتها المالية والإقتصادية والإجتماعية وضبط السوق ومعالجة الظواهر السلبية في الإقتصاد بشكل يمكّن من تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي ، وتشكل الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة أهمية نسبية كبيرة من إيرادتها إذا ما قورنت بالدخل القومي ، أما الدول النامية فعلى الرغم من أنها تسعى من خلال النظم الضريبية إلى تحقيق أهدافها المالية والإقتصادية والإجتماعية ألا أن هذه النظم لا زالت تقليدية ، وتركز على وفرة الحصيلة لتغطية نفقاتها ولا تساهم بشكل فعّال في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية (المساعيد ،2005) .

وقد حدد الفصل السابع من الدستور الأردني الخصائص الرئيسية للنظام الضريبي في الأردن وهي:(الدستور الأردني الفصل السابع لسنة 1952)

1. حسب ما جاء في المادة رقم 111

ا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم بأملاك الدولة وعلى

الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال.

2. و حسب ما جاء في المادة 118

لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضرائب والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون.

(2-2-8): تعريف الإعفاءات الضريبية وأنواعها

ويمكن تعريف الإعفاءات الضريبية: بأنها عدم فرض الضريبة على دخل معين إلا إذا كان الدخل خاضعاً للضريبة، وقد يكون الإعفاء مؤقتاً أو دائماً، ولا يطبق إلا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما يسمح لها التشريع الضريبي بذلك (الهزايمة،1999) .

1. أما أسباب منح الإعفاءات الضريبية بشكل عام كما يلي : (رمضان، 2002)

أ. الإعفاءات بسبب طبيعة النشاط الإقتصادي: حيث تعفي التشريعات الضريبية الشخص الاعتباري العام من دفع الضرائب عن إيراداته المتحققة وخصوصاً إذا كان نشاط الشخص غير تجاري لا يبغي من وراءه الربح.

ب. الإعفاءات لأسباب اقتصادية: حيث تُعفى من الضرائب بعض النشاطات رغبة من الدولة في تشجيع قطاع اقتصادي معين وتشجيعاً منها لهذا القطاع دون غيره، كما تفعل الكثير من الدول النامية مع القطاع الزراعي مثلاً.

ج .الإعفاءات الإجتماعية : يدخل ضمن الإعفاءات تلك التيُ تمنح لأصحاب الدخل المحدود بسبب قلة دخلهم .

د. الإعفاءات لأسباب سياسية : الإعفاءات التي تمنح لأصحاب السلك الدبلوماسي للدول الأخرى على أساس المعاملة بالمثل والهيئات الدولية كالأمم المتحدة.

2- الأهداف الرئيسية من الإعفاءات الضريبية : (الحجاوي،2004) .

أ. تشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي.

ب. تشجيع الإستثمار في الأوراق المالية في السوق الأولية أو الثانوية.

ج . دعم الخزينة من خلال الاقتراض المحلي.

د. تشجيع متابعة التطورات التكنولوجية (قبول الخسائر الرأسمالية)

هـ. تشجيع الإستثمار في الأراضي والعقارات (المتاجرة، التأجير)

و. تشجيع الإستثمار في قطاعات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والمقاولات الإنشائية.

(2-3) الإستثمار في الأردن

(2-3-1) : الإستثمار في الأردن في ضوء التحديات والفرص

بدأ الإستثمار في العالم نتيجة التوسع الإستعماري في الدول النامية في القرن التاسع عشر، تدور أهداف هذه الإستثمارات في فترات الإستعمار حول البحث عن مصادر المواد الخام و إيجاد أسواق جديدة للسلع المنتجة في تلك الدول، حيث تركزت هذه الإستثمارات في قطاعات الزراعة والتعدين والقطاعات الخدمية، وكان ذلك هو المسبب المباشر للتطور الذي شهده العالم في القطاعات الكهربائية وقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية كانت المملكة المتحدة الأولى عالمياً من حيث الإستثمار الخارجي بحجم استثمار بلغ 15 مليار بحلول عام 1912 ، تليها في ذلك الولايات المتحدة ومن ثم ألمانيا ، وبقيت المملكة المتحدة اكبر المستثمرين حتى عام 1938 بحجم استثمار بلغ أعلى معدلاته آنذاك 66 مليار توجهت في معظمها إلى القطاعات الزراعية والتعدين والمجالات الخدمية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغيرات في ميزان القوى حيث احتلت الولايات المتحدة المركز الأول لتأخذ مكان بريطانيا من ناحية الإستثمار الخارجي و كانت هذه الإستثمارات منصبّه على الصناعات التحويلية في الدول النامية، وكان التخوف قائماً من نشوء التبعية الإقتصادية، لذا اتبعت الأخيرة استراتجيات تستند على الإقتصاد الموجة نحو الإقتصاد المغلق و الصناعات المحلية ، وذلك لتخفيف من وطأة التبعية الإقتصادية وما تنطوي عليه من تبعية في كافة المجالات السياسية وضرب الصناعات المحلية ، ونتيجة لهذا التخوف شهد الإستثمار تراجعاً ملحوظاً في مجال الإستثمارات العابرة للقارات حيث أصبح التوجه نحو المساعدات والمعونات والقروض، لكن في أوائل سبعينيات القرن الماضي شهد الإستثمار صعوداً و ازدهاراً في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول، مما أدى إلى تحقيق وفر في ميزان المدفوعات في تلك الدول والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للإستثمار ،وتدوير هذه الأموال على شكل قروض سيادية تُعطى لتلك الدول (الدول النامية) حيث كان هناك اعتماد كلي على تلك القروض أدى إلى تراجع في محاولات اجتذاب الإستثمارات والقيام بخطط تنموية فعالة.

وقد استمر هذا التراجع حتى النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي ، ويُعزى ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدول النامية لإستعادة الإستقرار الإقتصادي الذي فقدته نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة العالمية والكساد في الدول الصناعية وارتفاع أسعار المواد الخام ،لذلك قامت بإعادة هيكلة

وتحرير البيئة الإقتصادية من كل الضغوط ، كما عملت على توفير البيئة الإستثمارية المناسبة وتشجيعها من خلال تقديم الإعفاءات والضمانات والتسهيلات المطلوبة وتزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الإستثمار وتحرير سياسة التجارة الخارجية (Jong,2003) .

وفيما يتعلق بالإقتصاد الأردني فمنذ أن اعتلى الملك عبد الله الثاني بن الحسين العرش عام 1999، اتخذ الأردن العديد من الخطوات من أجل تشجيع الإستثمارات الأجنبية ولتطوير اقتصاد موجه نحو الخارج، يعتمد على السوق وينافس على مستوى العالم، اذ شهدت العديد من القطاعات في السنوات الأخيرة إصلاحات متعددة، خاصةً قطاعات المصارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستحضرات الدوائية والسياحة والخدمات. وتمنح قوانين الإستثمار الأجنبية والمحلية حوافز خاصة بالإستثمار والزراعة والسياحة والمستشفيات والنقل والطاقة وتوزيع المياة.

ولدى الأردن الإستعداد من الناحية السياسية و الجغرافية لإستضافة المشاريع الإستثمارية الضخمة التي تتركز في مجال إعادة إعمار العراق والأسواق الإقليمية الأخرى . وقد واجه الإقتصاد الأردني العديد من التحديات عام 2012؛ حيث شكل التراجع في إمدادات الغاز الطبيعي من مصر بشكل خاص تحدياً، ولذلك اضطرت محطات توليد الكهرباء إلى استخدام بدائل الوقود الأكثر تكلفة. و تُقدر التكاليف المترتبة على فقدان هذا المورد من موارد الطاقة بحوالي 4 مليارات دولار منذ عام 2011.

وفي آب 2012 شرع الأردن لتوقيع اتفاقية الاحتياط Southern African Breweriersويرمز لها ب (SAB) بحوالي 2.1 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي International Monetary Fund ويُرمز لها ب(IMF) في ملئ الفجوات النقدية الناجمة عن

التمويل على المدى القريب . ولذلك فقد احتاجت عملية حل البرلمان ومجلس الوزراء والتغيرات الوزارية الرئيسية إلى بذل جهود كبيرة من أجل الإصلاح التشريعي. ولم يكن الأردن آنذاك بمعزل عن الأحداث المأساوية القائمة في المنطقة العربية. فقد شهد عام 2012 عددًا كبيراً من المظاهرات لكنها لم تكن عنيفة إلى درجة كبيرة، وأدارت قوات الأمن الأردنية تلك المظاهرات بشكل جيد. وما يزال الأردن يحافظ على استقراره السياسي. وبالرغم من الصعوبات التي واجهها الأردن خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى التحديات التي سيواجهها في عام 2013، إلا أن النظرة المستقبلية العامة تشير إلى أن الإستثمارات في السوق الأردني ما زالت مرغوبة بل أنها متقدمة في العديد من القطاعات نتيجة الانفتاح وتخفيف القيود المفروضة، و نتيجة انفتاح الإستثمار الأجنبي على السوق الأردني بشكل كبير و في نيسان عام 2000 ، انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization ويرمز لها ب(WTO) وبالإضافة إلى ذلك فقد دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية Free Trade Organization و يرمز لها ب(FTA) حيز التنفيذ الجزئي أو المبدئي في كانون أول 2001 ودخلت حيز التنفيذ الكامل في كانون الثاني 2010. ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الإستثمار الثنائية مع الأردن في عام 2003.

وفي عام 2012 اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والأردن على انشاء قاعدة بيانات مبادئ الإستثمار الدولي، وخدمات وتكنولوجيا المعلومات، وخطة عمل الشراكة الثنائية للتجارة والإستثمار، حيث تم تصميمها من أجل تعزيز الشفافية، والإنفتاح، والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وقد بدأ الطرفان أيضا بمناقشة اتفاقية إدارة الجمارك والتيسير التجاري. وخضع الأردن إلى مراجعة سياسة الإستثمار من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organization for Economic

Corporation and Development ويرمز لها ب(OECD) بقصد الانضمام إلى إعلان المنظمة المتعلق بالإستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسيات .حيث تم دمج أنشطة تشجيع الإستثمار في إطار هيئة تشجيع الإستثمار الأردنية التي توفر محطة واحدة لهؤلاء المستثمرين الذين يسعون للإستثمار في الأردن.

وفيما يتعلق بالملكية والمشاركة في القطاعات الإقتصادية الرئيسيه في الأردن فلا يوجد هناك أي تميز منهجي أو قانوني تجاه المشاركة الأجنبية . وفي الحقيقة، تسعى العديد من شركات الأعمال بقوة إلى التعاون مع الشركاء الأجانب حيث تعد تلك الطريقة الملائمة لزيادة قدرتها التنافسية وإمكانيتها لدخول الأسواق العالمية الأخرى. وقد بذلت الحكومة الأردنية الكثير من الجهود التي جعلت المناخ الإستثماري الرسمي في الأردن مناخاً ملائماً ومرحباً به (صيام،2003).

(2-3-2): تعريف الإستثمار وفوائده (خربوش, 2003)

كثيراً ما يتردد مصطلح الإستثمار على الألسن ويستخدم من قبل المختصين في الإقتصاد والمحاسبة والمالية، ويعرف بأنه الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية ورأس المال.

ويعطي مفهوم رأس المال صورة واضحة عن الإستثمار وأبعاده حيث يعطي قيم استعمالية في لحظة زمنية سواء اتخذت شكل الموجودات الثابتة أو المتداولة أو الحقوق العينية وبناءً على ذلكُ يعدّ من قبيل الإستثمار إنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية على مستوى اقتصاديات الدول ما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي، وتوجيه رؤوس الأموال باتجاه مشروعات جديدة في كافة القطاعات والمرافق العامة والبنية التحتية وقطاعات الإسكان وتوليد الطاقة وصناعات التعدين وكافة المجالات

المهمة المتعلقة بالنهوض بالنواحي التنموية وإمداد هذه البلاد بما هو جديد من الخبرات القادرة على الاستغلال الأمثل لمقدرات البلاد .

ويمكن الإشارة كذلك على أنّ إضافة طاقات إنتاجية إلى الأصول الموجودة والخامات الطبيعية والموارد البشرية ، وإنشاء مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة فعلاً والتخلي عن القديم منها ويعتبر ايضاً من اشكال الإستثمار.

وعليه فإن الإستثمار مجموعة من التوظيفات التي من شأنها أن تزيد الدخل وتحقق الإضافة إلى الدخل، وترمي إلى تحقيق الإضافة الحقيقية إلى رأس المال من خلال امتلاك الأصوال التي تحقق عوائد. والتضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية بتدفقات مالية أكبر، مع الأخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة.

لذلك هنا يجدر الإشارة إلى مجال الإستثمار وأداة الإستثمار، فمجال الإستثمار يعني نوع وطبيعة هذا الإستثمار الذي يختاره المستثمر لإستثمار أمواله ، أما نوع الإستثمار فيُحدد تبعاً للموقع الجغرافي محلياً كان أم خارجياً ، فيما يتعلق بكيفية حيازة الأصل فقد يعتبر الإستثمار حقيقياً أو مالياً ، ويقصد بالإستثمار الحقيقي حيازة الأصل في حد ذاته والذي له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية تتمثل في شكل خدمة او سلعة ، وأما الإستثمار المالي فهو الذي لا يترتب على حامله حيازة أصل حقيقي ، انما يعطي الحق بالمطالبة في أصل حقيقي.

ومن الناحية الزمنية فهناك استثمارات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها عام، يغلب عليها طابع المضاربة والإستفادة من فروقات الأسعار، أما الإستثمارات طويلة الأجل فيغلب عليها التطلع لدخل مستمر .

(2-3-3): أهداف الإستثمار ومخاطره

ومهما كان نوع الإستثمار والمخاطر المتعلقة به فإن المستثمر يسعى إلى تحقيق عائد معين ، ولذلك يهدف المستثمر إلى تحقيق مايلي : (Gilmore& others,2003)

1. **تحقيق العائد الملائم** : إن الأهداف الأساسية لأي مشروع هو تحقيق عائد ملائم و ربحية يعملان على استمرار المشروع ، لأن تعثر الإستثمار المالي سيدفع صاحبها إلى التوقف وتصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة .
2. **المحافظة على رأس المال الأصلي** : وذلك عن طريق المفاضلة بين المشاريع و التركيز على اوجه الإستثمار الأقل مخاطره ، لأن أي شخص يتوقع الربح والخسارة ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً، فيسعى مستثمرو المال للحفاظ على رأس المال الأصلي ويجنبه الخسارة .
3. **إستمرارية الدخل وزيادته** : يهدف أي مستثمر للحفاظ على دخل مستقر ومستمر بعيداً عن الإضطراب والتراجع حفاظاً على استمرارية النشاط الإستثماري .
4. **ضمان السيولة** : يذكر أن النشاط الإستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل ولاسيما المصروفات اليومية وتجنباً للعسر المالي .

(2-3-4): أُسس اتخاذ قرار الإستثمار(السامرائي،2006)

تختلف دوافع الإستثمار تبعاً للجهة المقدمة لرأس المال المرغوب في استثماره، واستبعاد أي عوامل شخصية قد تؤثر على عملية صنع القرار واتخاذه، والتركيز فقط على العوامل الموضوعية وهذا ما تفتقده الإستثمارات الخاصة والتي تكون أهدافها منصبة في إطار الربحية كالإستثمارات العامة التي تمتد إلى أهداف بعيدة المدى وهي الإستغلال الأمثل للمواد الإقتصادية وتحقيق الحد الأعلى من الإنتاجية لكل من الشرائح المجتمعية المختلفة.

وعند دراسة المعايير الإستثمارية المختلفة فإننا نجد أن هناك درجة ايجابية في أي مشروع استثماري يجب أن تتم في ضوء تحليل للمنافع والتكاليف المتوقعة لأي نشاط استثماري، وأن يتم ذلك بمراعاة طبيعة هذا المشروع وذلك بالنظر إلى طبيعة مصادر التمويل لهذا المشروع.

ويتم ذلك عن طريق احتساب مقدار الربحيه لأي استثمار يجري التعامل معه ، من خلال احتساب القيمة الحالية present value لأي مشروع وهي الطريقة الأمثل لحساب الربحية وفقاً لما جاء به fisher ، وإجراء مقارنات مع مشروعات أخرى ، أما kenz فقد أطلق عليها المنفعة الحدية للإستثمار marginal efficiency ، وبين الطرفين تشابه واختلاف ، فعند احتساب القيمة الحالية للمشروع يجري حسم التدفقات والتكاليف الحالية والتدفقات الرأسمالية بالفائدة الجارية ، وتحسّم من تدفقات الدخل المتوقع من المشروع ، الأمر الذي يعطي القيمة الحالية للتدفق في أي مدة زمنية للمشروع ويتم إجراء المقارنة بين المشاريع على أساس ذلك فإذا كانت القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية أعلى من الصفر يعتبر المشروع مربحاّ ويتم ترتيب المشاريع الناحجة على أساس الأكثر صافي تدفقات نقدية ثم الأقل فالأقل .

أما فيما يتعلق بمعيار القيمة الحدية marginal efficiency of capital الذي يجعل القيمة الحالية مساوية للمنفعة المتولدة من المشروع فيقارن بالفائدة الجارية، فإذا كان المعيار أعلى من نسبة الفائدة فإن المشروع يعتبر مربحاً ، هناك طرق احتساب أخرى ومعايير أخرى مثل ربحية الإستثمار، و التي يتوقف استخدامها على أوضاع خاصة مثل نمط استرداد رأسمال pay back period وهناك معيار آخر وهو دورة رأسمال للعالم polik الذي يفضل الإستثمار في المشروعات ذات الرأسمال المنخفض بالنسبة للإنتاج ، وهذه جملة من المعايير المتبعة حديثاً في الإستثمار بالنسبة لإقتصاد السوق والتي تبنى على نتائجه قرارات الإستثمار .

ولا بد للمستثمر عند اتخاذ قرار الإستثمار و توظيف الأموال أن يراعي الأسس والاعتبارات التالية : (Hodge,2002)

1. **العائد المتوقع** : سبق أن تمت الإشارة الى أن الهدف الأساسي لأي مستثمر هو تحقيق العائد الملائم والربحية بغرض استمرار النشاط الإستثماري ، حيث يضحي المستثمر ببعض ماله في الوقت الحاضر، إنما يطمح أن يحقق عائداً مقابل هذه التضحية على شكل أرباح ، أما اذا كانت نتيجة الإستثمار خسارة فعليه أن لا يستمر كون ذلك يستنزف من أمواله الكثير .

2. درجة المخاطرة المتوقعة :

على المستثمر أن يسلم بادئ الأمر بأن أي نشاط استثماري محفوف بالمخاطر النظامية وغير النظامية ، ولذلك فعليه اختيار المشروع الذي يتحمل مخاطره العالية وذلك عن طريق اختيار حجم العائد الملائم لمقدار تحمله لهذه المخاطر ، أي أن هناك علاقة طردية بين المخاطرة والعائد المرتفع.

3. اختيار الزمن المناسب : إن الإستثمار له أدواته كما له أنواعه ، ويجب على المستثمر أن يختار الوقت المناسب للقيام بالعملية الإستثمارية وكذلك اختيار الأداة الإستثمارية الأكثر سيولة وما يمكن تحويله إلى نقدية في المدى القصير، كذلك يجب على المستثمر أن يأخذ وقت تحقيق العائد واسترداد أي مبالغ مدفوعة .

و ليكون متخذ قرار الإستثمار مطمئناً لابد أن تتوفر بعض الأمور أهمها :

1. الربحية : إن الهدف الأساسي للمستثمر هو تحقيق العائد الملائم نتيجة توظيف رأسماله ويعتبر هذا العائد نتيجة لتعطيلها في الوقت الحاضر وتشغيلها للحصول على مردود مستقبلي مقابل تلك التضحية (تكلفة الفرصة البديلة).

2. الثقة والأمن: حيث لا بد من التعامل بمبدأ الثقة لتكون البيئة آمنة ومستقرة وبالتالي يختار المستثمر الأدوات الأقل خطورة والأكثر ربحية لتحقيق العائد الملائم.

3.السيولة : وتعني توفير الحد الأدنى المطلوب من النقديه الجاهزة لمواجهة أي طارئ أو أي مصاريف مفاجئة .

أما بالنسبة للإسترشاد بالنواحي العلمية وذلك بإتخاذ قرار الإستثمار، وحتى يكون هذا القرار صائباً فعلى المستثمر أن يتبع نهجاً علمياً وبتحديد الهدف الأساسي من الإستثمار، وتهيئة البيانات الملائمة لإتخاذ قرار الإستثمار وتكوين قاعدة متينة لمتخذ القرار تتركز على التحليل للجوانب المادية لبدائل الإستثمار واختيار الأفضل من بين هذه البدائل، وعلى متخذ القرار أن يراعي كل من المبادئ التالية كأُسس متينة لمتخذ القرار، ومن أبرز هذه المبادئ (Henrik&Rand,2006):

1. **مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الإستثمارية)** : وذلك ليكون متخذ القرار قادر على المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل بما يتناسب مع الهدف الذي يسعى المستثمر لتحقيقه ، وكلما تعددت البدائل أعطت لمتخذ القرار مرونة أكبر بحيث تمكنه من اتخاذ القرار الصائب.
2. **مبدأ الخبرة والتأهيل** : وهو الأمر الذي يقتضي الإستعانة بمشورة المختصين والخبراء في مجال الإستثمار حيث أن الكثير من المستثمريين لا يتمتعون بالإمكانيات الفنية والعلمية التي تدعم قدرتهم على إتخاذ القرارات .
3. **مبدأ الملائمة** : بمعنى اختيار المجال الإستثماري والأداة الإستثمارية الملائمة للمجال بما ينسجم مع ظروف المستثمر فرداً كان أو منظمة.
4. **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الإستثمارية**، واختيار عدد من الأدوات بغرض تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

(2-3-5) : مقومات الإستثمار:

إن الإستثمار الناجح يجب أن يتمتع بعدد من المزايا وذلك باعتبار ما يمكن أن يتعرض له المستثمر من مخاطر ، ومنها الحفاظ على قيمة الإستثمار الأصلية في حالات التضخم، و الحيلولة دون نقص القيمة الحالية للإستثمار ، وبذلك يجب عليه القيام بذلك إذا اراد الحفاظ على قيمة رأس المال الأصلي للمشروع ، إضافة إلى وجوب تحقيق المستثمر لدخل مستمر حيث يجب أن تكون العوائد أعلى من المصروفات لتحقيق ذلك إضافة إلى مراعاة القوانين السائدة مع المحافظة على درجة سيولة ملائمة لمواجهة أي طارئ (Henrik&Rand,2006) .

وتستلزم الضرورة لكي يكون قرار الإستثمار ناجحاً لا بد أن يستند على أُسس ثلاثة (مطر،1999)

1. اعتماد استراتيجة ذات قدرات وامكانيات متكاملة تعمل بكفاءة على إيجاد بيئة ملائمة .
2. الإسترشاد بالأُسس العلمية لإتخاذ القرار.
3. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

وفيما يتعلق بالإستراتيجية الملائمة للإستثمار فهي تعتمد بشكل أساسي على رغبات المستثمر والذي يكشف عنها منحنى تفضيلي فيما يتعلق برغبات المستثمر تجاه الربحية والسيولة والأمان، وهناك عوامل أخرى خاصة بالمستثمر تتعلق بالعمر والوظيفة والدخل والحالة الإجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى.

والربحية يجري احتسابها باستخدام معدل العائد المتوقع للإستثمار، بينما السيولة والأمان يعبران بدورهما عن المخاطر التي يتحملها المستثمر، ويكون على كامل الإستعداد لقبولها بناءً على العائد المتوقع.

وبناءً على ذلك يجري تصنيف المستثمرين إلى ثلاث مجموعات: (Henrik&Rand,2006)

المجموعة الأولى: المستثمر المتحفظ والذي يكون حساساً جداً لعنصر المخاطرة.

المجموعة الثانية: المستثمر المضارب الذي يعطي الأولوية لمسألة الربحية مما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية.

المجموعة الثالثة: المستثمر المتوازن وهو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العائد والمخاطرة بشكل متوازن .

ويمكن تعريف مقومات الإستثمار بأنها الأوضاع والظروف السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال وتوطينه، وعليه فإن المتتبع للمناخ

الإستثماري الأردني يجد أن المملكة تمتاز بمناخ استثماري جاذب يوفر البيئة الملائمة وعوامل النجاح للمشاريع الإستثمارية من خلال توفير البيئة الإقتصادية والأمنية المستقرة، وتهيئة القوانين والتشريعات بما يتلائم مع الظروف والمستجدات العالمية، ويمكن إيجاز مميزات المناخ الإستثماري في الأردن بما يلي : (هيئة تشجيع الإستثمار، 2013)

1. الموقع الإستراتيجي المتميز ، والبيئة السياسية والإقتصادية والقضائية والجاذبة في ظل نظام حكم راسخ .
2. الإستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
3. كذلك يعتبر الأردن نافذة تطل على مختلف الأسواق العالمية التي يزيد فيها عدد المستهلكين عن المليار مستهلك من خلال توقيع الأردن على العديد من الإتفاقات الثنائيه في مجال التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات، واتفاقيات التجارة الحرة والتي أهمها الإتفاقية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالإضافة إلى انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.
4. افساح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوراً رئيسياً في النشاط الإقتصادي وعملية التنمية.
5. توفر الموارد البشرية الكفؤه والمؤهلة، حيث تعتبر الأيدي العاملة الأردنية من ضمن الموارد الأكثر كفاءة وتنافسية وإنتاجية في المنطقة.
6. توفر بنية تحتية متطورة من مطارات وموانئ وشبكات وطرق واتصالات، والسعي لإنشاء شبكة سكة حديدية تربط المملكة بدول الجوار .
7. توفر قطاع مالي ومصرفي متطور.

8. توفر تشريعات حديثة ومحفزة تنظّم العملية الإستثمارية وما تتضمنه من المعاملة الوطنية للإستثمار الأجنبي.

(2-3-6): ضمانات وحوافز الإستثمار في الأردن:

1. ضمانات الإستثمار: (هيئة تشجيع الإستثمار,2014)

أ. معاملة قانون تشجيع الإستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، وبموجبه فقد تم منحه حق التملك والمشاركة والمساهمة في أي مشروع على أن يُدخل شريكاً أردنياً في كل المشاريع ولا يملك كامل المشروع.

ب. يبلغ الحد الأدنى للإستثمار غير الأردني بالمشروع خمسون ألف دينار باستثناء شركات المساهمة العامة.

ج. للمستثمر مطلق الحق لإدارة المشروع وفق ما يراه مناسباً.

د. يحق للمستثمر إخراج رأسماله أو ما جناه من الإستثمار أو بيع حصته في أي وقت.

هـ. وللعاملين الحق بإخراج أموالهم وما جنوه خلال أعمالهم إلى خارج المملكة.

و. وافقت لجنة تشجيع الإستثمار التي تضم مندوبين عن كل من البنك المركزي و وزارة الصناعة والتجارة وهيئة تشجيع الإستثمار للمستثمر على إعادة تصدير الموجودات المعفاة.

ز. كما يحق للمستثمر الذي تضمن دولته أو أي مؤسسة رسمية تابع لها إحالة كل ما يتعلق باستثماره اليها.

ح. لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو اخضاعه لأي من الإجراءات إلا إذا اخل بالمصلحة العامة وفي هذه الحالة يدفع له التعويض.

2. الحوافز الاستثمارية في الأردن :

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (30) للعام 2014 محفزاً على الإستثمار واطاراً تشريعياً ملائماً للكثير من الإستثمارات الأجنبية ومحفزا للإستثمارات المحلية ، وهناك الكثير من المزايا والحوافز والضمانات التي تقدمها قوانين الإستثمار على مستوى الدولة، حيث تقوم هيئة تشجيع الإستثمار بتعزيز الثقة في البيئة الإستثمارية من خلال توفير البيانات والمعلومات والتسهيلات ، و المساهمة في تمكين الإستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيزها من خلال متابعتها وتجاوز المشاكل والمعيقات التي تواجهها إن وجدت وتوفير الدعم المناسب لإدامتها ومتابعتها وايجاد حلول لهذه المعيقات التي تواجهها ، اضافة الى تقليص الوقت اللازم لتسجيل أو ترخيص المشروعات الاستثمارية، والتحديد المسبق لكافة اجراءات التنفيذ الواجب إتباعها من قبل المستثمر ، و تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية لهذه الإستثمارات (هيئة تشجيع الإستثمار،2014) .

وفيما يلي استعراضاً لأهم القوانين لتشجيع الإستثمار:

أ. قانون تشجيع الإستثمار رقم 1 لسنة 1967

ب. قانون تشجيع الإستثمار المؤقت رقم 53 لسنة 1973

ج .قانون تشجيع الإستثمار 11 لسنة 1987

د. القوانين المعدلة لقانون 53 لسنة 1995

هـ. قانون تشجيع الإستثمار رقم 16 لعام 1995

و. قانون تشجيع الإستثمارات العربية والأجنبية رقم 27 لسنة 1995

ز. قانون تشجيع الإستثمار المؤقت رقم 68 لعام 2003

ح. والقانون تشجيع الإستثمار الحالي رقم 30 للعام 2014

3. أهمية جذب الإستثمار في الأردن وتنبع هذه الأهمية من العوامل التالية (المالكي ، 2001)

أ. يشكل أولوية للحكومة والقيادة السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ب. التركيز على الإستثمارات المولدة لفرص العمل للمساهمة في الحد من مشكلة البطالة

ج. التركيز على الإستثمار المحلي والأجنبي بإعتباره أحد المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي.

4. وتتبع المملكة الخطة التاليه في جذب الإستثمارات:

أ. التركيز على الإستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والمولدة لفرص عمل للأردنيين، من خلال:

* تحديث الخارطة الإستثمارية والتوزيع الأمثل للإستثمارات ليشمل جميع مناطق المملكة.

* السعي نحو تحقيق شراكات مع المؤسسات المختلفة.

* السعي نحو جذب الإستثمار ضمن قطاعات معينة.

ب. التركيز على جذب الإستثمارات المحلية الأجنبية:

* القيام بالترويج الإستطلاعي الهادف.

* القيام بالترويج المستهدف للدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص .

* استقطاب وجذب استثمارات الأردنيين المقيمين في الخارج،

ج. توزيع مكاتب التنمية الإقتصادية على كافة المحافظات من خلال الخرائط الإستثمارية والتواصل مع برامج الدول المانحة للمعونات.

د. تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المستثمرين، حيث يتم استحداث مديرية المتابعة، ووحدة دعم السياسات والعمل على تطوير النافذة الإستثمارية.

هـ. مشروع قانون جديد ومشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

4. وكذلك يوجد دور للقطاع الخاص في تحفيز جذب الإستثمارات، ومن مظاهره (القدومي،2007):

أ. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوزيع الأدوار من خلال ايجاد شراكات اقتصادية ناجحة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ملائمة ومستدامة.

ب. تعزيز البيئة الإستثمارية سيساهم في زيادة قدرة القطاع الخاص على استحداث فرص عمل وتنشيط التجارة الخارجية من خلال المنتجات الموجهة للتصدير وبالتالي المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(2-3-7): معوقات الإستثمار في الأردن(القدومي.2007)

على الرغم من الجهود الحثيثة والمتواصلة التي يقوم بها الأردن من أجل تشجيع الإستثمار، عن طريق التطوير الدائم للكثير من القوانين بما يواكب متطلبات الإستثمار الحديث حيث كانت ذروة هذه الجهود تأسيس هيئة تُعنى بتشجيع الإستثمار وتحديث أدواته وهي هيئة تشجيع الإستثمار التي تأسست في عام 1995 والتي بدورها قامت بمنح المستثمرين داخل الأردن مجموعة من الحوافز التشجيعية التي تضم إعفاءات جمركية وإعفاءات من ضريبة الدخل و إعفاءات من ضريبة المبيعات ، وعدم تقيد حركة رؤوس الأموال ، فضلاً عن ارتباط

الأردن بمعاهدات تصب في تشجيع الإستثمار من أهمها اتفاقية الشراكة الأمريكية الأردنية ، والشراكة الأوربية الأردنية وغيرها من المعاهدات، لكن على الرغم من هذا إلا أن هنالك جملة من المعوقات التي من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف الإقتصاد الأردني من أهمها :

1.البيروقراطية الإدارية وضبابية الإجراءات.

2. تعدد الجهات وتضارب الاختصاصات.

3. الفساد واقتصار الفرص الإستثمارية الكبرى بيد مجموعة من المستثمرين.

4. صغر حجم السوق الأردني.

5. ارتفاع الضريبة على مصادر الطاقة.

6. قلة فرص الإستثمار وضعف الإمكانيات.

7. الارتفاع الكبير لتكاليف الإنتاج.

8. تراجع مرتبة الأردن الإستثمارية لأن المستثمر يعتمد عليها في اتخاذ قراره.

(2-3-8): دور هيئة تشجيع الإستثمار

تقوم هيئة تشجيع الإستثمار بالأدوار التالية: (القدومي،2007)

1. تعتبر النافذة الإستثمارية لتلبية متطلبات المستثمرين.

2. توفر معلومات وافية عن الإستثمار، من خلال إبراز أكثر الفرص الإستثمارية القابلة للنجاح والنمو في القطاعات الإقتصادية الحيوية.

3. توفير دراسات جدوى أولية للمشاريع في مختلف القطاعات الإقتصادية.

4. تعمل على إيجاد الشراكة المحتملة بين المستثمرين في القطاعين العام والخاص.

5. تقدم خدمة تسجيل وترخيص المشاريع الإستثمارية في مكان واحد يضم جميع الوزارات المعنية.

6. تقديم خدمات ما بعد الإستثمار حيث يتم العمل على تطوير البيئة الإستثمارية وذلك للمحافظة على رضا المستثمر، بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً هاماً في تحديد التحديات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على إزالتها أو التدخل عند صانعي سياسات مديرية المتابعة ووحدة دعم السياسات.

7. منح إعفاءات للمستثمرين من ضريبة الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية وفقاً لقانون تشجيع الإستثمار (30) للعام 2014.

(2-4):الإعفاءات الضريبية و أثرها على حركة الاستثمار (الحجاوي،2004)

تهدف الإعفاءات الضريبية في مضمونها إلى تشجيع الإستثمار، عن طريق إعفاء الشخص المعنوي من أداء التزاماته الضريبية الأمر الذي يعد عاملاً مشجعاً على الإستثمار ، ويكون توجيه الإعفاءات باتجاه القطاعات التي تحتاج إلى تنمية وتعزيز لدورها في الإقتصاد الأردني و استغلال الموارد بالشكل الأمثل، وذلك بالتنسيق مع كل من ضريبة الدخل وهيئة تشجيع الإستثمار وغرفة الصناعة والتجارة ، حيث تهدف هيئة تشجيع الإستثمار عن طريق استخدام الإعفاءات الضريبية كوسيلة لتعزيز الثقة في البيئة الإستثمارية والتعرف على الفرص المتاحة وتحفيز الإستثمار فيها والترويج لها، إضافة الى تقديم المشورة وتوفير المعلومات والأدلة للمستثمرين.

وتكون الإعفاءات منصبة على القطاعات الصناعية والزراعية والمستشفيات والنقل البحري وسكك الحديد والمدن السياحية ، بالإضافة إلى المؤتمرات والمعارض وذلك وفقاً لتعليمات هيئة تشجيع الإستثمار وبعض التنسيبات من هيئة تشجيع الإستثمار إلى رئاسة الوزراء ، ولقد اشتمل قانون تشجيع الإستثمار السابق على العديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأردنيين والأجانب على حد سواء من أجل إقامة المشاريع في القطاعات المختلفة ، وتتضمن التسهيلات الإعفاء من ضريبة الدخل وبنسب مختلفة حسب تصنيف المشروع ، تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن يتم ادخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من صدور قرار لجنة تشجيع الإستثمار بالموافقة على قوائم الموجودات ، وكذلك الموجودات اللازمة لتوسيع المشروع إذا ما ادى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع ، بالإضافة للزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة إذا كانت ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ.

كما أكد القانون على اعفاء قطع الغيار المستوردة اللازمة للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة هذه الموجودات ، و على أن يتم ادخالها إلى المملكة أو استعمالها خلال عشر سنوات من تاريخ الإنتاج (وهذه فترة اعفاء).

(2-5):الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة وتم الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة هيئة تشجيع الإستثمار في الاردن(2001) بعنوان" مناخ الإستثمار في الاردن ومصر"

حيث تم استطلاع آراء عينة تتكون من 30 مستثمراً في الأردن ميدانياً ، حيث تبين أن 66.6 % من العينة يرون قوانين تشجيع الإستثمار في الأردن ما بين ممتازة وجيدة ، لكن هناك بعض العوامل المثبطة للإستثمار في الأردن من أهمها : ارتفاع نسب الضرائب ، الرسوم الجمركية ، ووجود إجراءات جمركية معقدة وقلة الشفافية ، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات وتحسين النظام الضريبي والجمركي، وتوفير البنى التحتية لإقامة هذه الإستثمارات وتجنب التغير المستمر في قانون الضريبة .

دراسة الجميل (2002) بعنوان "**الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية و سباقات المنافسة**" حيث قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ، وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية، اضافة إلى المقومات التي ترتكز عليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياساتها لجذب المستثمرين، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها من خلال التحليل العنقودي ، و توصل الباحث الى الإستناج الأهم وهو تأكيده على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دول معينة ، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للإستثمارات الأجنبية .

دراسة المومني (2002) بعنوان " **دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الإستثمار**" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية التشجيعية والإجراءات الإدارية الضريبية في تشجيع الإستثمار من وجهة نظر المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية

من خلال معرفة آراء المستثمرين في حوافز الإعفاء من ضريبة الدخل ، و حوافز الإعفاء من رسوم الإستيراد ، ومعرفة آرائهم في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وكذلك إجراءات دائرة ضريبة الدخل في التعامل مع المستثمرين ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين ما يقدم من حوافز ضريبية وتشجيع الإستثمار كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مدى سهولة الإجراءات الإدارية الضريبية وتشجيع الإستثمار و قدم الباحث العديد من التوصيات من ضمنها: عدم التوسع في اصدار التشريعات التي تنص على التوسع في الحوافز الضريبية بل التوجه الى تفعيل الحوافز الموجودة لتحقيق أهداف منحها ، كما أوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وضرورة تبسيط إجراءات تحصيل الضرائب.

دراسة الدقامسة (2007) بعنوان "**محددات الإستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن**" وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل الإقتصادية الجاذبة للإستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن من وجهة نظر المستثمرين، وإلقاء الضوء على أهميتها والأثر الذي تتركه على حجم الإستثمار في توفير المناخ الإستثماري الملائم وتحقيق كل من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع ، وكان ذلك عن طريق توزيع استبانة على المستثمرين في تلك المناطق وذلك لأخذ رأيهم حول العوامل المؤثرة في جذب الإستثمار .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : أن عامل التأهيل الصناعي الذي يتضمن دخول المنتجات المستوفية لكل شروط التأهيل إلى السوق الأمريكي بدون رسوم جمركية كان له بالغ الأثر على جذب الإستثمار إلى المناطق الصناعية ،و أظهرت الدراسة أهمية عوامل اخرى مثل العوامل السياسية كالإستقرار السياسي والسياسة الخارجية الأردنية والعوامل الجغرافية والعوامل

القانونية كالإعفاءات الضريبية التي توفرها قوانين تشجيع الإستثمار ، وحرية تحويل رأس المال، والأرباح الناتجة عنه وغيرها من العوامل الإقتصادية والإدارية التي تعتبر من أسباب استقطاب شركات استثمارية إلى المناطق الصناعية المؤهلة وخاصة الأجنبية منها .

دراسة نصر (2008) بعنوان "**دور هيئة تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين**" **(دراسة حال قطاع غزة)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الفلسطينية في تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعف بالحوافز والضمانات التي يقدمها قانون الإستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1988 ، وضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل وما بعد الإستثمار من قبل الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار و لا سيما النافذة الإستثمارية الموحدة التي تناط بها المهام ، وإن قانون الإستثمار لم يميز بين المستثمر المحلي والأجنبي ، وأن عدم الإستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في هجرة الأموال للخارج ، و إحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الإستثمارات بسبب تلك الظروف. وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالإستثمار وتطويرها، وتفعيل دور هيئة تشجيع الإستثمار ومنحها المزيد من الصلاحيات لكي تتمكن من القيام بالدور المنوط بها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة Hohots، (2000) بعنوان " **دور النظام الضريبي في كل من اوكرانيا وروسيا وكازخستان في جذب الإستثمار الأجنبي** "

وهي دراسة تحليلية مقارنة ، هدفت إلى تحليل الأنظمة الضريبية المطبقة في كل من هذه الدول ، ومدى تأثير الأنظمة في هذه الدول في جذب الإستثمارات الأجنبية إليها ، و لما للتدخل الحكومي والسياسة الضريبية من تأثير مباشر على الإصلاح الإقتصادي في هذه البلدان ، وكذلك و لما لأنواع الضرائب وحجم العبء الضريبي من تأثير اكيد على الإستهلاك والإستثمار وبالتالي حجم الإستثمار المحلي والأجنبي ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كازخستان حققت النجاح الأكبر بين الدول في تحسين بيئتها العامة من خلال تحسين النظام الضريبي ، وأن اوكرانيا و روسيا لم تستطيع الوصول بأنظمتها الضريبية إلى مستوى البساطة والفعالية التي استطاعت أن تصل اليها كازخستان بنظامها الضريبي .

– **دراسة Wint&Densil،(2002)** بعنوان " **جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI للدول النامية** " وقد قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الإستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر

الفائدة ومستوى الثقافة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة الإستثمارات الأجنبية .

دراسة Gilmore and Others،(2003) بعنوان "**العوامل المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات المشتركة**"، وكانت هذه دراسة مقارنة بين دولة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للإستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، سواء كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركه، أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة كما هناك "4" مشاريع كانت مشتركة فقط . ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الإستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والإستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة،في حين أن تدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الإستثمارات الأجنبية، والمستوى الثقافي كذلك ليس ذا تأثير مهم في جذب الإستثمارات الأجنبية.

دراسة Metwally،(2004) بعنوان " **أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط** "، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية، والنمو الإقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الإستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الإتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الإقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الإستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الإنحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الإستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن

زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية.

دراسة(Zeko ، 2005) بعنوان " **الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الرقمية Digital Economy** "، قامت هذه الدراسة بتحليل دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل ظهور وتطور الإقتصاد الرقمي في الدول التي قامت باتخاذ إجراءات عدة لتحرير الاقتصاد، واستنتج الباحث بأن الإستثمار الأجنبي المباشر عمل على إحلال الإستيراد وأيضا دفع الشركات على تحسين، وتطوير فاعلية وكفاءة الإدارة، وإن إزالة المعوقات الداخلية، وحركة رأس المال ساعدت على التطور السريع في المشاريع المتعددة الجنسية Multi National Establishments وأوصى الباحث بأن الإقتصاد الرقمي يجب أن لا يكون محصوراً بالأعمال الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية فقط.

دراسة (Thomas&Sorense،2005) بعنوان " جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة : الدور الكامن للثقافة الوطنية "

حيث قام الباحثان في التحري عن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالإستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية، كما خلص الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الإقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها.

كما تميزت هذه الدراسة اختلاف بنوعية النطاق الزمني وعينة الدراسة و اسلوب تناول الموضوع , الامر الذي انعكس على نتائج التحليل التي توصل إليها الباحثان.

(2 ـ 6): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة ظاهرة الحوافز والأنظمة الضريبية بشكل عام ولم تتعرض لظاهرة الإعفاءات الضريبية بشكل خاص بالتفصيل الذي احتوته هذه الرسالة من حيث دور وأثر الإعفاءات من ضريبتي الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية على قرار الإستثمار ، كما تميزت بنوعية القطاع الصناعي المتمثل في الشركات الصناعية المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار والتي تشكل الضرائب المتأتيه منها جزءاً من الإيردات العامة للدولة.

كما تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة، بانها من الدراسات العربية القليلة التي قامت ببيان دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع الإستثمار للشركات الصناعية المساهمة العامة .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3- 1): المقدمة

(3 -2): منهج الدراسة

(3- 3): مجتمع الدراسة

(3- 4): عينة الدراسة

(3- 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3- 6): متغيرات الدراسة

(3- 7): المعالجات الإحصائية المستخدمة

(3-8): اختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1): المقدمة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر الإعفاءات الضريبية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار والمسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية. ويتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، ومتغيرات الدراسة وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وإختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي.

(3 - 2): منهج الدراسة

قامت هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالإعفاءات الضريبية وقرارات الإستثمار، وكذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة مع إجراء التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

2. **منهج البحث الميداني:** وتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي تحاول الدراسة من خلاله اختبار صحة فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها من خلال الإعتماد على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار وفقاً للخطوات العملية المتعارف عليها.

(3 – 3): مجتمع الدراسة

ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار والمستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار والبالغ عددها (70) شركة، وأسماء الشركات مرفقة بالملحق رقم (1).

(3– 4): عينة الدراسة

وبالنظر لأهمية موضوع الدراسة للشركات الصناعية المساهمة العامة المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار والمستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار ولضمان جودة النتائج المُتحصل عليها؛ فقد تم اختيار (7) شركات من شركات مجتمع الدراسة بشكل عشوائي والتي تخضع لجملة من الإعفاءات (الرسوم الجمركية، و ضريبة المبيعات، و ضريبة الدخل). وأسماء الشركات عينة الدراسة موضحة بالجدول (3 – 1) الوارد في الملحق (2).

(3 – 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال القوائم المالية والبيانات المتوفرة عن حجم الإعفاءات الممنوحة للشركات عينة الدراسة لدى هيئة تشجيع الإستثمارت كأدوات رئيسة للدراسة وللفترة من 2010 ولغاية 2014.

المصادر الثانوية: حيث توجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والمعلومات المقدمة من قبل هيئة تشجيع الإستثمار، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة. وكان هدف الباحثة من اللجوء

للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

(3- 6): متغيرات الدراسة

قامت الباحثة بتحديد متغير الدراسة المستقل بأثر الإعفاءات الضريبية بمكوناته الثلاث (الرسوم الجمركية وضريبة الدخل و ضريبة المبيعات)، وقد تم تحديد المتغير التابع قرار الإستثمار لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار والمناطق التنموية لاجراء هذه الدراسة .

(3- 7): المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمدت الباحثة لاستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إختبار Kolmogorov-Smirnov للتحقق من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) للبيانات.
2. التكرارات والنسب المئوية.
3. المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.
4. معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.
5. تحليل الإنحدار المتعدد Simple Regression Analysis لبيان تأثير أكثر من متغير مستقل على متغير تابع واحد.

(3- 8): اختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorov Smirnov Test"، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الإرتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول (3-2).

جدول (3-2)

المتغيرات	*Kolmogorov – Smirnov*	*Sig.* *	النتيجة
الإعفاءات الضريبية	1.196	0.115	يتبع التوزيع الطبيعي
الرسوم الجمركية	0.070	1.295	يتبع التوزيع الطبيعي
ضريبة الدخل	0.112	1.201	يتبع التوزيع الطبيعي
ضريبة المبيعات	0.189	1.011	يتبع التوزيع الطبيعي
قرار الإستثمار	1.263	0.082	يتبع التوزيع الطبيعي

ملاحظة: * يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$) فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات جميعها كانت طبيعية. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل المؤشرات أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(4 ـ 1): المقدمة

(4 ـ 2): تحليل بيانات الدراسة

(4 ـ 3): تحليل مدى ملائمة البيانات لإفتراضات اختبار فرضيات الدراسة

(4 ـ 4): إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(4 ــ 1): المقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة من خلال عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

(4 ــ 2): تحليل بيانات الدراسة

(4 ــ 2 ــ 1) : الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل

يظهر الجدول (4 – 1) النتائج الوصفية لمتغير الإعفاءات من ضريبة الدخل في الشركات التي تضمنتها عينة الدراسة و المستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في الأردن، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ، و تراوحت المتوسطات الحسابية بين (46825- 1738946) وبإنحراف معياري (35633) و (62982) على التوالي. إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي مجموعة حديد الأردن، فيما حصلت على المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط الحسابي شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية.

وحصلت شركة لافارج على اعلى قيمة اعفاءات لعام (2012) مبلغ (2699653)، علماً بأن عدد من الشركات لم تحصل على اعفاءات من ضريبة الدخل في سنوات معينة، كما هو موضح في جدول (4–1) حيث تم الحصول على هذا الجدول من كشوفات هيئة تشجيع الإستثمار والقوائم المالية لهذه الشركات.

وترى الباحثة أن الإعفاءات المرتفعة من ضريبة الدخل التي حصلت عليها تلك الشركات ماهي إلا عامل تشجيعي للعديد من الشركات للدخول في سوق العمل الإردني. وما تعكسه أجواء الشراكة

بين القطاعين العام والخاص من ايجابيات في دعم تلك الشركات وبشكل مستدام في حال تحقق الخسائر.

جدول (4 – 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل

ت	الشركة	السنة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		2010	2011	2012	2013	2014		
1	مصانع الأسمنت الأردنية / لافارج	0	246038	2699653	1320952	1984352	1250199	1313949
2	الموارد الصناعية الأردنية	122487	43359	61770	84266	70595	76495	29687
3	دار الدواء للتنمية والإستثمار	980896	772613	422719	370814	280003	566409	298013
4	مجموعة حديد الأردن	0	489699	0	41902	337872	1738946	62982
5	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	0	4342	0	100972	128953	46853	35633
6	الوطنية لصناعة الأسلاك و الكوابل	0	290265	59384	18149	333646	160515	39837
7	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	64001	60157	713659	111102	0	61325	4025
	المجموع	1167384	1906473	3957185	2048157	3135421	3900742	1784126

(4 ـ 2 ـ 2): الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات

يظهر الجدول (4 – 2) النتائج الوصفية لمتغير الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات في الشركات التي تتكون منها عينة الدراسة والمستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في الأردن، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لشركات عينة الدراسة. وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (322272-1078508) وبإنحراف معياري (215515) و (1084900) على التوالي. إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي مجموعة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية، فيما حصلت مصانع الإسمنت الأردنية لافارج على المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط الحسابي.

و تعتبر نسبة ضريبة المبيعات الأردنية من النسب المرتفعة عالمياً ، لذلك فإن الإعفاءات من ضريبة المبيعات و المقدمة عن طريق هيئة تشجيع الإستثمار وفقاً للقانون رقم 30 لعام 2014 تحقق نوع من العدالة الضريبية و تُخلص المستثمرون من العبء الضريبي الذي يُثقل كاهل حركة الإستثمار ويحول دون تحفيزها ، ويُذكر أن جميع الشركات التي تمثل عينة الدراسة تعتمد على التصدير الخارجي ، اذ تحصل هذه الشركات على اعفاءات من ضريبة المبيعات عند شراءها المواد الخام لأغراض تشجيعية ، وهذه الإعفاءات تعتبر جزء من حزمة السياسات المالية الداخلية الاصلاحية لحماية وتشجيع الصناعات المحلية .

جدول (4 – 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات

ت	الشركة	السنة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		2010	2011	2012	2013	2014		
1	مصانع الإسمنت الأردنية / لافارج	169685	269965	242038	746906	182764	322272	215515
2	الموارد الصناعية الأردنية	740259	931761	63451	93517	668482	499494	515329
3	دار الدواء للتنمية والإستثمار	606798	226833	642760	452780	48277	395500	227183
4	مجموعة حديد الأردن	0	47709	662051	261232	715536	337306	300648
5	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	219288	236032	2582915	2243723	174701	1091332	1084900
6	الوطنية لصناعة الأسلاك و الكوابل	149312	0	1701028	3542198	0	1078508	1389033
7	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	1000225	641885	792577	748310	75719	651743	316934
	المجموع	2885567	2354185	6686820	8088666	1865479	4376155	4049542

(4 ـ 2 ـ 3): الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية

يظهر الجدول (4 – 3) النتائج الوصفية لمتغير الإعفاءات الضريبية من ضريبة الرسوم الجمركية في الشركات التي تكون عينة الدراسة والمستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في الأردن، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري. وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (67968-409424) وبإنحراف معياري (401590) و (55076) على التوالي. إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي الموارد الصناعية الأردنية، فيما حصلت دار الدواء للتنمية والإستثمار المساهمة العامة المحدودة على المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط الحسابي.

تعتبر الرسوم الجمركية قيد على دخول الإستثمارات الى الأردن، ومنح هذه الإعفاءات من الرسوم الجمركية يؤدي الى جذب الإستثمارات.

جدول (4 – 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية

ت	الشركة	السنة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		2010	2011	2012	2013	2014		
1	مصانع الإسمنت الأردنية /لافارج	101063	0	1531652	0	0	326543	190946
2	الموارد الصناعية الأردنية	400580	30640	12098	935317	668483	409424	401590
3	دار الدواء للتنمية والإستثمار	25000	135048	0	3152	176641	67968	55076
4	مجموعة حديد الأردن	701682	55100	270980	359855	0	277523	279832
5	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	0	447965	48095	17919	140136	130823	185318
6	الوطنية لصناعة الأسلاك والكوابل	72756	527829	113173	7497	118406	167932	184269
7	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	450212	87664	79238	71765	31059	143988	154342
	المجموع	1751293	1284246	2055236	504،395،1	1134725	2135914	1451373

(4 ـ 2 ـ 4): العائد على الإستثمار

يظهر الجدول (4 – 4) النتائج الوصفية لمتغير العائد على الإستثمار في الشركات التي تتكون منها عينة الدراسة والمستفيدة من قوانين تشجيع الإستثمار في الأردن، و تم احتساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري. و تراوحت المتوسطات الحسابية بين(-8.59 -6.06) وبإنحراف معياري (4.66) و (1.75) على التوالي. إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي مجموعة حديد الأردن، فيما حصلت لافارج الإسمنت الأردنية على المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط الحسابي.

يعتبر حجم العائد على الإستثمار مقياساً لنجاح القرارات الخاصه بالإستثمار، إذ ساهمت كل من الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار على تقليل مقدار الضرائب المستحقة، وبالتالي زيادة في حجم العائد على الإستثمار وتقليل الخسائر كما حصل مع شركة لافارج، اذ يُعبر هذا المقياس عن الأموال المستثمرة كما يعبر عن تكلفة الإستثمارات الرئيسية التي تدخل فيها المدفوعات الضريبية والرسوم وتخفيضها يشجع قرار الإستثمار.

جدول (4 – 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعائد على الإستثمار

ت	الشركة	السنة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		2010	2011	2012	2013	2014		
1	مصانع الإسمنت الأردنية/ لافارج	0.10	-9.18	-9.92	-13.96	-10	-8.59	4.66
2	الموارد الصناعية الأردنية	2.50	0.88	1.97	2.78	-0.64	1.50	1.54
3	دار الدواء للتنمية والإستثمار	9.10	6.50	4.16	4.55	6	6.06	1.75
4	مجموعة حديد الأردن	4.10	6.75	0.03	0.26	3.67	2.96	2.29
5	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	-1	-1.05	2.40	4.04	6.25	2.13	2.96
6	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	2.21	-1.34	-6.73	-0.65	0.64	-1.17	3.13
7	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	9.82	-3.36	-3.50	-1.04	0.60	0.50	4.90
	المجموع	26.83	-0.80	-11.59	-4.02	7.16	3.39	21.23

(4 ـ 4): تحليل مدى ملائمة البيانات لإفتراضات اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الإنحدار لإختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإجراء بعض الإختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لإفتراضات تحليل الإنحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود إرتباط عالٍ بين مكونات المتغير المستقل Multicollinearity بإستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وإختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (10). وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (0.05).

وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution بإحتساب معامل الإلتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة معامل الإلتواء تقل عن (±1)، والجدول رقم (4 - 5) يبين نتائج هذه الإختبارات.

جدول (4 - 5)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
1	الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل	9.762	0.102	0.619
2	الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات	6.360	0.157	0.424
3	الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية	5.043	0.198	0.644

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4 - 5) عدم وجود تداخل خطي متعدد Multicollinearity بين مكونات المتغير المستقل ، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ (الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات؛ الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية) والبالغة (9.762 ؛

6.360 ؛ 5.043) على التوالي والتي تقل عن (10). كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (0.102 – 0.198) وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين مكونات المتغير المستقل. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الإلتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (±1).

وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين أبعاد الدراسة ، وإن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي ، لذلك أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة في الشركات محل الدراسة.

(4 ـ 5): اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة

H_o: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية ؛الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد للتحقق من أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، و جاءت النتائج كما هو موضح في بالجدول (4 – 6).

جدول (4 – 6)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير تطبيق الإعفاءات الضريبية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients			
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
قرار الإستثمار	0.817	0.668	الانحدار	3	48.097	0.000	الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية	0.307	6.126	0.000
			البواقي	3			الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل	0.226	4.407	0.000
			المجموع	6			الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات	0.370	6.654	0.000

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (9.276).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.943).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4 – 6) أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.817) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ

(0.668)، أي أن ما قيمته (0.668) من التغيرات في قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ناتج عن التغير في تطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات ؛ الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.226) للإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل، (0.370) للإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات و (0.307) للإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات ؛ الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية) يؤدي إلى زيادة في قرار الإستثمار(زيادة في حجم العائد على الإستثمار) في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار بقيمة (0.226) للإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل، (0.370) للإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات و (0.307) للإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (48.097). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وللتحقق من تأثير كل متغير من متغيرات الإعفاءات الضريبية على قرار الإستثمار على حدي، قامت الباحثة بتقسيم الفرضية الرئيسة إلى ثلاثة فرضيات فرعية، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى

H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار البسيط *Simple Regression Analysi* للتحقق من أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (4 - 7).

جدول (4 - 7)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients			
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
قرار الإستثمار	0.888	0.789	الإنحدار	1	18.706	0.008	0.888	تطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية	4.325	0.008
			البواقي	5						
			المجموع	6						

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (6.607).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.943).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4 - 7) أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة احصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، حيث بلغ معامل الإرتباط R (0.888) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.789)، أي أن ما قيمته (0.789) من التغيرات في قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ناتج عن التغير في تطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.888). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية يؤدي إلى زيادة في قرار الإستثمار (زيادة في حجم العائد على الإستثمار) في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار بقيمة (0.888). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (18.706). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية

H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار البسيط *Simple Regression Analysis* للتحقق من أثر تطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (4 - 8).

جدول (4 - 8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients			
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
قرار الإستثمار	0.932	0.868	الإنحدار	1	32.894	0.002	0.932	تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل	5.735	0.002
			البواقي	5						
			المجموع	6						

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (6.607).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.943).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4 - 8) أثر تطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة

لدى هيئة تشجيع الإستثمار، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.932) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.868)، أي أن ما قيمته (0.868) من التغيرات في قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ناتج عن التغير في تطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.932). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل يؤدي إلى زيادة في قرار الإستثمار(زيادة في حجم العائد على الإستثمار) في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار بقيمة (0.932). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (32.894). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة

H_{O3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار البسيط *Simple Regression Analysis* للتحقق من أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (4- 9).

جدول (4 - 9)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار

ملخص الأنموذج Model Summary			جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients			
المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
قرار الإستثمار	0.773	0.598	الإنحدار	1	7.434	0.041	0.773	تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات	2.727	0.041
			البواقي	5						
			المجموع	6						

ملاحظات:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (6.607).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.943).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4 - 9) أثر تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.773) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.598)، أي أن ما قيمته (0.598) من التغيرات في قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار ناتج عن التغير في تطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.773). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بتطبيق الإعفاءات الضريبية

من ضريبة المبيعات يؤدي إلى زيادة في قرار الإستثمار (زيادة في حجم العائد على الإستثمار) في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار بقيمة (0.773). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة *F* المحسوبة والتي بلغت (7.434). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الإستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5 ـ 1) : المقدمة

(5 ـ 2) : مناقشة النتائج

(5 ـ 3) : التوصيات

(5- 1): المقدمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثه ، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عدداً من التوصيات:

(5 ـ 2) : مناقشة النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. مدى فاعلية وقدرة الإعفاءات من ضريبة الدخل، وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لعام 2014 ، وأثر ذلك على العائد على الإستثمار ، حيث ونتيجة لمنح هذه الإعفاءات فقد أدت الى تقليل ايرادات الضريبة مما ادى زيادة حجم العائد على الإستثمار والعائد بشكل عام و أدى بذلك الى زيادة الربحية أو التقليل من الخسائر.

2. وجود أثر للإعفاءات من ضريبة المبيعات على المواد الخام الداخلة في عملية الإنتاج وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لسنة 2014، الأمر الذي يؤدي الى تقليل من تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة في حجم العائد على الإستثمار.

3. وجود أثر للإعفاءات من الرسوم الجمركية الوارد نصها في قانون تشجيع الإستثمار رقم 30 لسنة 2014، على الآلات والمعدات الداخلة في عملية الإنتاج والتي تأخذ اعفاء من كامل الرسوم الأمر

الذي يؤدي الى التقليل من تكاليف الإستثمار، وبالتالي زيادة في العائد على الإستثمار والذي يّبنى عليه قرار الإستثمار.

4. إن حجم الإعفاءات الممنوحة للشركات الصناعية يُظهر حجم الدعم المُقدم من قبل الدولة لهذا القطاع الحيوي المهم ، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على قرار الإستثمار في تلك الشركات ،تم معرفة ذلك من خلال المسح الميداني لعينة الدراسة .

5 . أظهرت النتائج السابقة أن للإعفاءات الضريبية التي تُسهم في تقليل مصروف الضريبة المستحقة، أثر على العائد سواء كان ذلك بتقليل الخسائر أو زيادة معدل الأرباح الأمر الذي يترك اثراً ايجابياً على قرار الإستثمار في الشركات الصناعية التي تشملها عينة الدراسة .

(5 – 3): التوصيات

1. منح وتفعيل الإعفاءات من ضريبتي الدخل والمبيعات والرسوم الجمركية وإن كان هذا سيسهم بتقليل العائد الضريبي للدولة، إلا أنه سيعود حتماً على الدولة بالنفع من توسيع هذه الإستثمارات من خلال الإستدامة في رفد خزينة الدولة بالإيرادات.

2. ضرورة إدراك القائمين على تطوير قطاع الإستثمار وتطوير الخطط التنموية لدراسة وبحث آليات وسبل تفعيل نظام الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمريين، التي يدخل فيها الإعفاءات الضريبية وتسهيل آليات منحها للمستثمرين، نظراً للأهمية التي تحملها الإعفاءات الضريبية والأثر الذي تتركه على قرار الإستثمار.

3. التركيز على الإعفاءات التي تحفز الجانب التوسعي في الشركات الصناعية القائمة والتي تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات والحفاظ على استمراريتها وعدم اثقال كاهلها بالأعباء الضريبية.

4. القيام بتزويد هيئة تشجيع الإستثمار التي تُعنى بشكل مباشر بترويج الإستثمار والعمل على تشجيعه بالطاقات البشرية والخبرات، ليتسنى لها أن تقوم بعمليات التخطيط لما لها من اتصال مباشر مع هذا القطاع المهم.

5. العمل على تبسيط الإجراءات المتبعة للحصول على الإعفاءات، وضرورة التنسيق لتسهيل قضايا المستثمرين المهمة بين هيئة تشجيع الإستثمار وكل من دائرة الجمارك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

6. القيام بدراسات اخرى حول أسباب هروب الاستثمارات بالرغم من حجم الدعم المقدم من قبل الدولة والمتمثل بالإعفاءات الضريبية والتي تشجع الاستثمار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الاجنبية

قـائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أمين، مدحت (2000).**ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي.** ط2،بغداد: المكتبة الوطنية.

بورصة عمان للأوراق المالية (2009 – 2015) .**التقارير السنوية.** عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني (2009 – 2015).**التقارير السنوية.**عمان ،الأردن.

بياضي،علي(2014) . "أثر عوامل البيئة الإستثمارية في القرار الاستثماري" ، (بحث غير منشور) ، جامعة الجنان ، طرابلس، لبنان.

بدوي، احمد (2002). **معجم المصطلحات الإقتصادية،** القاهرة: دار الكتاب المصري.

جميل، هيل عجمي(2002) . الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته، إربد للبحوث والدراسات.

الجميل، سرمد كوكب(2002). "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة"، **مجلة الإداري**، 24.(88).45-72.

الجنابي، طاهر(2001).**علم المالية العامة والتشريع المالي،** بغداد:مديرية دار الكتب للطباعة.

الحاج، طارق محمد.(2009). **المالية العامة.** ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.والنشر.

الحجاوي، حسام(2004). **الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية وتطبيقها في الاردن،** ط1، عمان: المطابع المركزية.

حماد، طارق (2001). **ضريبة المبيعات بمراحلها الثلاث (شرح نظم التحاسب لتجار التجزئة والجملة)،** عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.والنشر.

دائرة الجمارك العامة (1998). **قانون الجمارك العامة رقم 20** ، عمان ، الأردن .

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .(2009). **قانون ضريبة الدخل رقم 28** ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية .

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.(1994). **قانون ضريبة المبيعات رقم 6**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الدعجة،طارق**(2012)**. شروع قانون الإستثمار لا يلبي حاجات المستثمرين، **جريدة الغد**، الأحد (2) شباط.

دقامسة، منير (2007). **محددات الإستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، عمان،الأردن.

دروزي، رينهات،(2002).**تكملة المعاجم العربية** .(ترجمة جمال الخياط)، بغداد: دار الشؤون الإقتصادية العامة .

رمضان، اسماعيل (2002). **المحاسبة الضريبية**، ط1، بغداد: كلية الادارة والاقتصاد.

رمضان، زياد (2005). **مبادئ الإستثمار** ، ط3 .عمان: دار وائل .

السامرائي، دريد(2006).**الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان .

سليمان، مصطفى (2001) .**المالية العامة**، عمان :دار المستقبل للنشر والتوزيع.

السيد، عبد المولى (2003).**التشريع الضريبي**، القاهرة :دار النهضة .

الشافعي ، جلال (2000) . **الموسوعة الضريبية** ، القاهرة : دار النشر لا يوجد.

صيام، احمد زكريا (2003). **مبادئ الإستثمار**، ط3.عمان: دار المناهج.

كراجة، ياسين (2004).**توافق المحاسبة الضريبية** ، عمان:دار الباروني.

عاطف، عبد الكريم (2013). **مناخ الاستثمار وأهميتة في جذب الإستثمارات في اليمن**، صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني.

عبد، حامد(2011). (أهمية الضرائي في التعامل مع الإستثمار)، **مجلة المستثمرون** ،2،(1).

عبده، عبدالرحيم(2006).**الضرائب على الدخل ومعايير المحاسبة الدولية حالة تطبيقية في الجمهورية اليمنية**.(أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة)، صنعاء،اليمن.

العواملة، نائل (2000)، **الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، عمان :مؤسسة الزهران للنشر.

القدومي، ئائر (2007).**العوامل المحددة لجذب الإستثمارات في الأردن، دراسة تحليلة للفترة (1995-2000)**، جامعة العلوم التطبيقية،عمان، الاردن .

المالكي، عبدالله (2001). (الإستثمارات الخارجية في الأردن- مناخ الإستثمار ما هو؟)، **الإقتصاد المعاصر**، عمان، الأردن.

المجلس الإقتصادي الاردني(2012) ، **التقرير الاقتصادي**.عمان، الأردن.

مطر، محمد(1999). **ادارة الإستثمارات**، عمان: دار الورق للنشر والتوزيع.

المومني، جبريل (2002)،**دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الإستثمار**،(رسالة ماجستير غير منشورة) ،الجامعة الأردنية،عمان، الاردن .

نصر، لؤي(2008). **دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي في فلسطين**، (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نور، عبد الناصر& الشريف، عليان (2003). **الضرائب ومحاسبتها**.ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

نور، عبد الناصر وعدس، نائل والشريف، عليان. (2008). **الضرائب ومحاسبتها**.ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الوادي، محمود حسين. (2010). **مبادى المالية العامة**. ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الهزايمة، محمد (1999). **الإعفاءات الضريبية في الأردن**، عمان: المطبعة الأردنية مكتبتها.

هيئة تشجيع الاستثمار(1995-2014)، **التقارير السنوية**، عمان، الأردن.

هيئة تشجيع الإستثمار الأردنية.(2014). **قانون الإستثمار رقم 30**.عمان، المملكة الردنية الهاشمية.

المساعيد، سلمان (2005). **الصادرات الاردنية، المحددات والتوقعات المستقبلية**، عمان: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2007). "الفساد والرشوة من أهم معوقات الاستثمار في المنطقة العربية" **.مجلة الشفافيةNews**،3.(2).22-29.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Busse.M& Carstan.H،(2005). **Political Risk instituations and foreign direct investment ،Hamburg institute of international economics**، hamburg، Germany.

Danjkov،S.،Ganser،T.،Mcliesh،C.، Ramalho،R.& Shliefer،A.(2009)، The effect of corporate taxes on investment and entrepreneurship ،***Espanol، doing business*** ،2(4)، 2-64.

Edame،G.E.(2014)، The impact of taxation on investment and Economic development in Negria ، **Economic journal of interdisciplinary studies**، **(**3)،4، 22-56.

Gilmore، A.، Donell، A.، Carson،D.،and Cummins،D. (2003). Factors influencing foreign direct investment and international joint venture ، **International Marketing Review** ،20(2).195-215.

Henrik،H.،&Rand،J.(2006). The casual links between FDI and Growth in developing countries ، **The world economy**،4(29)،21-41.

Hohots،V.(2000).*The role of Tax system of Ukraine،Russia and kazakhstan in attracting foreign investment*، Kingstone Ontario Canada:Queen's unversity.

Hodge،J.(2002)." Liberalizing of trade in services in developing Countries"، in B.Hockman،P.، English،A.، Matoo(eds)،development، trade and WTO:A Handbook،Washington DC: World Bank.

Jong،C. (2003)، Do direct investment and gross domestic investment promote economic growth ، **Review of development economic** (7)،44-57.

Jones ،S..(2004)، *"principles of taxation for business and investment* "،MacGraw Hill IRWIN Companies .

Metwally،M.M. (2004).The effect of EU. Foreign direct investment in the Middle East، ***European Business Review***،(16)،361-374.

Salvatore،D.(2004).**Introduction to international Economics**،(1st ed،). Newyork:JounWiley& sons.

Stasavage،D.(2002)، **Private investment and political instituations**،univercity of Newyork، Newyork، USA.

Thomas ، H. & Sorense،P. (2005) ، Attracting foreign direct investment the potential role of national culture، ***Journal of American Academy Of Business ، Cambridge*** ، 6، (1)، 305.

Veno،T.& Hawell.Z.(2001)."Developing country and the taxation policy "، Newyork , USA.

United Nations (2001).*Comparative Study of National Strategies and Policies with regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region*، New York: ESCWA.

Zeko،G.(2005)، Foreign Direct Investement in digital economy،***European Business Review***،17،(1)، 52-68.

المواقع الإلكترونية:

المجلس الإقتصادي الأردني www.esc.jo

دائرة الموازنة العامة www.gbd.gov.jo

دائرة الحكومة الإلكترونية www.jordan.gov.jo

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات www.istd.gov.jo

هيئة تشجيع الإستثمار الأردنية www.jic.gov.jo

قائمة الملاحق

الملحق(1) : الشركات الصناعية المساهمة الاردنية المسجلة في هيئة تشجيع الإستثمار والمناطق التنموية

الملحق(2): أسماء الشركات عينة الدراسة

الملحق (3): اختبار الفرضية الرئيسية

الملحق (4) : اختبار الفرضيات الفرعية

الملحق رقم (1)

الجدول (6-1)		
	اسم الشركة	رأسمال
1	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن والمنتجات	24000000
2	شركة الألبان الأردنية	4000000
3	الشركة العامة للتعدين	1500000
4	الشركة العربية لصناعة الالمنيوم	6750000
5	الشركة الصناعية التجارية الزراعية	14956389
6	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	3000000
7	دار الدواء للتنمية والإستثمار	25000000
8	مصانع الخزف الأردنية	3750000
9	مصانع الأجواخ الأردنية	15000000
10	مصانع الورق والكرتون الأردنية	9100000
11	الأردنية لصناعة الأنابيب	3575000
12	مناجم الفوسفات الاردنية	75000000
13	المركز العربي لصناعات الدوائية	5000000
14	الجنوب لصناعة الفلاتر	2420399
15	الصناعات الكيماوية الأردنية	1799624
16	العالمية لصناعات الكيماوية	1500000
17	الإستثمارات العامة	10000000
18	الاردنية لصناعات الخشبية/جوايكو	10000000
19	الوطنية لصناعة الأسلاك والكوابل	19299747
20	مصانع الاسمنت الاردنية/لافارج	60444460
21	شركة البوتاس العربية	83317500
22	القرية لصناعات الغذائية والزيوت النباتية	9500000
23	الأردنية لصناعة الصوف الصخري	3000000
24	العالمية لصناعة الزيوت النباتية	6000000
25	الوطنية لصناعة الكلوريين	9000000
26	الموارد الصناعية الأردنية	16625000
27	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة	38889210
28	الصناعات الهندسية العربية	1816990
29	الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	15000000
30	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	25000000
31	شركة حديد الأردن	35000000
32	العربية لصناعات الكهربائية	6000000
33	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	9869583
34	مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	15083657
35	الدولية لصناعات الخزفية	6000000
36	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	500000

37	الشركة الوطنية لدواجن	30000000
38	المتكاملة للمشاريع المتعددة	5250000
39	الوطنية لصناعة الالمنيوم	9000000
40	المصانع العربية للاغذية والإستثمار	15000000
41	دار الغذاء	9000000
42	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكتونية الثقيلة	150000000
43	العربية لصناعة المواسير	9000000
44	الأقبال لطباعة والتغليف	5000000
45	البترول الوطنية	15000000
46	أمانة للاستثمار الصناعية والزراعية	7000000
47	مغنيسيا الأردن	60000000
48	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	4000000
49	الدولية لصناعة السيليكا	2366815
50	الكندي للصناعات الدوائية	15000000
51	شركة الترافرتين	4600000
52	العربية لانتاج الادوية	40000000
53	الوطنية الاولى لصناعة وتكرير الادوية	4500000
54	عافية العالمية الأردن	8000000
55	القدس لصناعات الخراسانية	7460026
56	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	12000000
57	الحياة لصناعات الدوائية	9500000
58	اتحاد النساجون العرب	12000000
59	الألبسة الأردنية	4000000
60	اساس لصناعات الخراسانية	12000000
61	مصانع الكابلات المتحدة	40000000
62	الوطنية لانتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	5000000
63	الصناعات البتركيماوية الوسيطة	7000000
64	فلادلفيا لصناعة الأدوية	5000000
65	المتحدة لصناعة الحديد والصلب	32165176
66	رخام الاردن	15000000
67	سنيورة للصناعات الغذائية	15000000
68	سبأ لسكب المعادن	959700
69	اسمنت الشمالية	55000000
70	مصفاة البترول الأردنية	75000000

الملحق(2)

أسماء الشركات عينة الدراسة

الجدول (6-2)

	اسم الشركة	رأس المال
1	مصانع الاسمنت الاردنية/لافارج	60444460
2	الموارد الصناعية الأردنية	16625000
3	دار الدواء للتنمية والإستثمار	25000000
4	مجموعة حديد الأردن	35000000
5	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	25000000
6	الوطنية لصناعة الأسلاك والكوابل	19299747
7	الأردنية لصناعات الخشبية(جوايكو)	10000000

الملحق (3)

الفرضية الرئيسة

H_o: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية (الإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل ؛ الإعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات ؛ الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية) على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.817[a]	.668	.665	.41941

SumSale، SumIncome، SumCustom،a. Predictors: (Constant)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	109.662	3	36.554	48.097	.000[b]
	Residual	2.280	3	.760		
	Total	111.942	6			

a. Dependent Variable: SumROI

SumSale، SumIncome، SumCustom،b. Predictors: (Constant)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.645	.133		4.852	.000
	SumCustom	.223	.051	.226	4.407	.000
	SumIncome	.358	.054	.370	6.654	.000
	SumSale	.256	.042	.307	6.126	.000

a. Dependent Variable: SumROI

الملحق (4)

اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى

H_{o1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات الضريبية من الرسوم الجمركية على تشجيع قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.888[a]	.789	.747	2.12399

SumCustom، a. Predictors: (Constant)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	84.389	1	84.389	18.706	.008[b]
	Residual	22.557	5	4.511		
	Total	106.946	6			

a. Dependent Variable: SumROI

SumCustom، b. Predictors: (Constant)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.546	.894		1.730	.144
	SumCustom	-5.578E-7	.000	.888	4.325	.008

a. Dependent Variable: SumROI

الفرضية الفرعية الثانية

H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإعفاءات من ضريبة الدخل على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.932[a]	.868	.842	1.43812

SumIncome،a. Predictors: (Constant)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	68.032	1	68.032	32.894	.002[b]
	Residual	10.341	5	2.068		
	Total	78.373	6			

a. Dependent Variable: SumROI

SumIncome،b. Predictors: (Constant)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.130	.722		-.180	.864
	IncomeTax2012	5.968E-6	.000	.932	5.735	.002

a. Dependent Variable: SumROI

الفرضية الفرعية الثالثة

H_{O3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الاعفاءات الضريبية من ضريبة المبيعات على قرار الإستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.773[a]	.598	.517	1859555.27027

SumSale‹a. Predictors: (Constant)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25707794276136.430	1	25707794276136.430	7.434	.041[b]
	Residual	17289729015997.016	5	3457945803199.403		
	Total	42997523292133.445	6			

a. Dependent Variable: SumROI

SumSale‹b. Predictors: (Constant)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-640271.966	987614.833		-.648	.545
	SaleTax2012	1.530	.561	.773	2.727	.041

a. Dependent Variable: SumROI